

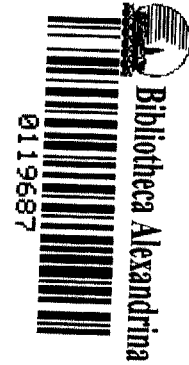
التَّخْرِيْمُ فِي الْعَرَبِيَّةِ

معناه • أغراضه • أنواعه

تأليف
الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم
استاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

١٩٨٤ - ١٤٠٤

مطبعة حسان
١٢٤١ شارع الجيش - القاهرة



التَّخْرِيمُ فِي الْعَرَبِيَّةِ

معناه • أغراضه • أنواعه

تأليف

الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم
أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

١٩٨٤ - ١٤٠٤

مطبعة حسن

٢٤١ شارع الجبش - القاهرة ت ٨٣٣٥٤٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

أحمدك اللهم على ما علمت ، وأشكرك على ما أنعمت ، وأستوهبك علماً
نافعاً يزلف إليك ، وعملاً صالحاً أرجو به الخلاص بين يديك ، وأسألك أن
تصلي وتسلم على خيرتك من خلقك ، وأمينك على وحيك ، محمد عبدك
ورسولك ، وعلى آله وأصحابه العالمين العاملين

ويعمد :

فقد امتازت اللغة العربية بخصائص لا توجد في غيرها من اللغات ،
فهي أفضل اللغات وأوسعها ، لاحتوائها على ضروب من القول لا تحصى ،
وفنون من الكلام لا تعد ، ففيها الحقيقة والحجاز ، وفيها الإطناب والإيجاز
وفيها الحذف والذكر ، وفيها التقديم والتأخير إلى غير ذلك مما لا يقع تحت
حصر ولا عد ، وحسبك منها أنها لغة القرآن الكريم .

والترخيم : نوع من أنواع الحذف الواقع في الكلمة ، شائع في كلام
العرب شعراً ونثراً ، لكنهم لم يسيروا فيه على سنن واحد ، فرة يحدفون
حرفاً ، وثانية يحدفون حرفين ، وثالثة يحدفون كلمة برأسها إلى غير ذلك
مما هو مبين بهذا البحث .

ولقد اهتم النحاة بهذه الظاهرة ، وأخذوا يقعدون القواعد لها ، ويدلون

— ٤ —

بالآراء فيها ، كل علي قدر طاقته وحسب اجتهاده ، حتى أوفوا على الغاية
أو كادوا .

ولم يقف دورى عند حد تجميع هذه الآراء وتلك القواعد ، التي وجدتها
مبثوثة متفرقة في بطون كتب النحو والصرف وغيرها ، بل تجاوزت هذا
الحد إلى محاولة التوفيق والتقريب ، والترجيح والتضعيف ، وغيرها من
الأمور التي تقتضيها طبيعة البحث العلمي .

فإن كنت قد وفقت فبالله التوفيق ، وإن كانت الأخرى لخسبي أنى لم
آل جهداً ، ولم أدخر وسماً

ولقد حفزنى إلى اختيار هذا الموضوع رغبتى الملحة في إظهار بعض
ما تمتاز به لغة القرآن الكريم من سهولة عالية ، ورقة سامية ، بحيث يجد
فيها المتكلم طلبته ، والسامع نشدته ، مع قلة الكلام ، ووجازة اللفظ .

والله أسأل أن ينفع بهذه الدراسة ، وأن يدخر لى عنده أجرها ، إنه نعم
المولى ونعم النصير .

إبراهيم حسن إبراهيم

الترخيم

١ - معناه لغة واصطلاحاً ، والعلاقة بين المعنيين

ندل مادة (رخم) في اللغة - غالباً^(١) - علي معنى اللين والرقّة والسهولة ،
يقال : رَخِمُ الكلام والصوت رخامة ، فهو رخم : لان ورقّه وسهّل ،
ويقال : رخت الجارية فهي رخيمة ورخم . إذا كانت سهلة المنطق . قال :
قيس بن ذريح :

ربّما لو اوضحت الجبين غريرة كالشمس إذ طلعت ، رخم للمنطق

والرّخام : حجر أبيض سهل رخو ، والرّخامى : الريح اللينة ، والترخيم :
الترقيق والتلين . . . الخ^(٢) .

والترخيم في اصطلاح النحويين : حذف بعض الكامة على وجه مخصوص

والعلاقة بين المعنيين - اللغوى والاصطلاحى - واضحة . يشير إليها ابن
منظور في لسان العرب فيقول : « والترخيم : التلين ، ومنه الترخيم في
الاسماء ، لأنهم إنما يحذفون أواخرها ليسهلوا النطق بها »^(٣) .

(١) انما قلنا (غالباً) . لأنها قد تخرج عن المعنى المذكور الى غيره ، ومن
ذلك قولهم (رخم السقاء) اذا أنتن .
(٢) لسان العرب ط بيروت المجلد الأول ص ١١٤٦ وما بعدها (رخم) ،
والقاموس المحيط ط بيروت ١١٨/٤ .
(٣) اللسان م/١ ص ١١٤٧ .

ويذكر صاحب اللسان - أيضاً - أن الخليل أخذ معنى الترخيم عن الأصمعي ، وذلك في حكاية على لسان الأصمعي يقول فيها إن الخليل لقيه فسأله : ما تسمى العربُ السهل من الكلام ؟ فأجاب الأصمعي : العرب تقول جارية رخيمة إذا كانت سهلة المنطق ، فعمل - أي الخليل - باب الترخيم على هذا^(١) .

لكننا حين نتأمل تعليق ابن عباس - رضی الله عنهما - على قراءة على ابن أبي طالب وابن مسعود رضی الله عنهما (ونادوا يا مال^(٢)) ، وهو قوله : « ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم » : نشك كثيراً في ما روى عن الأصمعي في اللسان ، لأن هذا التعليق يوضح - صراحة - أن الترخيم (لفظاً ومعنى) كان معلوماً قبل الأصمعي وقبل الخليل ، وليس من المعقول أن قصة هذا التعليق وهي الشائعة المشهورة في كتب النحو وغيرها - لم تصل إلى الخليل ، حتى يأخذ عن الأصمعي لفظ الترخيم أو معناه !

٢ - أغراضه

يتضح لنا من معنى الترخيم أنه ضرب من ضروب الرقة في الكلام واللين في المنطق ، والعرب كانوا يرون أن كثرة الاستعمال تتطلب التخفيف ، حتى يلقي الكلام قبولا واستحساناً ، ومن ثم فقد رأيناهم يكثرون من التخفيف في أسلوب النداء مثلاً ، فيحذفون فعل النداء (أنادي أو أدهو أو نحوهما) اكتفاء بأداة النداء صرّة ، ويحذفون أداة النداء نفسها على الرغم من نياتها

(١) السابق نفسه .

(٢) من الآية ٧٧ الزخرف - وهذه القراءة على لغة من ينتظر ، وقراً الغنوى : يا مال بالرفع على لغة من لا ينتظر - انظر مختصر الشواذ لابن خالويه ١٣٦ ، والبحر المحيط ٢٨/٨ .

عن فعل النداء ودلالاتها عليه - ثانية ، ويرخون للمنادي بحذف آخره
ثالثة . . . إلخ ، والسرف في هذه الحذوف كثرة استعمال هذا الأسلوب ، وهذه
الكثرة تقتضى التخفيف والاختصار .

قال سيديويه مشيراً إلى العلة في بناء أساليب النداء على التخفيف : « لكثرة
في كلامهم ، ولأن أول الكلام أبدأ النداء ، إلا أن تدعه استغناء بإقبال
المخاطب عليك ، فهو أول كلام لك به تعطف للكلم عليك ، فلما كثروا وكان
الأول في كل موضع حذفوا منه تخفيفاً ، لأنهم مما يغيرون إلا كثرة في
كلامهم » (١) . فإذا ما انتقلنا من ترخيم المنادى إلى ترخيم الضرورة رأينا
مدى حاجة الأسلوب إلى التخفيف ، وهل هناك أدعي للتخفيف من الضرورة
الشعرية ١٩ .

أما النوع الثالث والأخير وهو ترخيم التصغير فإن التخفيف والنسيب
فيه هو مبنى الباب وأساسه .

وقد يكون التخفيف أمراً يستدعيه اللفظ ، وذلك كقراءة (ونادوا يامال)
وهي التي أشرنا إليها آنفاً يقول أبو الفتح ابن جني بعد إيراد القراءة :
« هذا للذهب للمألوف في الترخيم ، إلا أن فيه في هذا للوضع سراً جديداً ،
وذلك أنهم - لعظم ما هم عليه - ضعف قوام ، وذلت أنفسهم ، وصغر
كلامهم ، فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة عليه ، ووقوفادون
تجاوزه إلى ما يستعمله للمالك لقوله ، القادر على التصرف في منطقه » (٢) .

(١) الكتاب لسبيويه ٣١٦/١ .

(٢) المحتسب لابن جني ٢٥٧/٢ ، وانظر البرهان للزركشي ص ١١٨ ،
والانتقان للسيوطي ٢٠٢/٣ ، والكشاف للزمخشري م/٣ ص ٤٤٩ .

مما سبق ينبغي لنا أن الغرض الأول من أغراض الترخيم هو التخفيف الذي تتطلبه كثرة الاستعمال ، أو تقتضيه الضرورة الشعرية ، أو يستدعيه اللقّام .

وقد يكون الغرض من الترخيم - إلى جانب التخفيف - الرغبة في الإيجاز والاختصار ، أو الليل إلى تنويع الكلام وتلوينه ، أو تحليته وتحسينه ، أو المقصد إلى سرعة الفراغ من الكلمة الإفضاء إلى المقصود ، فالمقصود في النداء هو للنادى له . فقصده بترخيم للنادى سرعة الفراغ منه للوصول إلى المقصود من الكلام ، كما قد يكون الغرض من الترخيم الإيناس بالتغيير ، فالنادى يتغير بالنداء ، والترخيم تغيير ، والتغيير يؤنس بالتغيير^(١) ، ولذا خص الآخر الذي هو محل التغيير بذلك .

فالتخفيف - إذن - هو الغرض الأساسى للترخيم ، وليس مجرد تحلية الكلام وتزيينه كما تشهرنا به عبارة ابن عباس . رضي الله عنهما « ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم » ، فهذه العبارة توحى باستمهاده قراءة ابن مسعود السابقة ، اعتقاداً منه أن الترخيم إنما يكون في مقام الانبساط ونحوه تحسيناً للفظ وتزييناً للكلام ، وأهل النار في شغل عن ذلك بمقاييمهم^(٢) .

(١) انظر الانصاف ٣٥٠ .

(٢) انظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ٨٣/٢ .

٣ - أنواعه

ثلاثة :

(١) ترخيم النداء :

(٢) ترخيم الضرورة :

(٣) ترخيم التصغير :

وإليك الكلام مفصلاً عن كل نوع من هذه الأنواع .

(١) ترخيم النداء

يعنى النحاة بترخيم النداء ترخيم المنادي ، وهو أكثر الأنواع الثلاثة أهمية ، وذلك لجوازه بلا خلاف عند تحقيق شروطه في الكلام نثراً وشعراً وكثرة وروده واستعماله ، وتمدد مباحثه ، واهتمام العلماء بتفصيل مسأله ، ولذا كان المراد عند الإطلاق^(١) ، وقد عرفه النحاة بأنه (حذف آخر المنادى تخفيفاً على سبيل الجواز) ، ويعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب (قاضٍ وعصاً)^(٢) ، وإلا فكل حذف لابد فيه من تخفيف ، ويسمون الحذف للتخفيف أحياناً حذف الاعتباط^(٣) أو حذفاً بلا علة ، مع

(١) انظر الهمع ١/١٨١ .

(٢) فحذف اللام في كل منهما لالنفائها ساكنة مع التنوين ، فالحذف هنا لعدة موحدة .

(٣) يقال : عطت الذبيحة واعتنتها اذا نحرها من غير علة . وانظر ابن يعيش

٢١/٢ ، والررضي ١/١٤٩ .

أنه لا بدّ في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة ، ولكن هذا اصطلاح منهم (١) .

وقد أخرج التعريف حذف التنوين والحركة وقفاً لأنهما بعد آخر الكلمة وليس آخرها ، وحذف ياء المتكلم - أيضاً - من نحو قوله تعالى : (يا عبادة فاتقون) (٢) ، إذ المضاف إليه ليس آخر الكلمة ، ألا ترى أن مورد الإعراب ما قبله ، وأخرج أيضاً حذف لام يدٍ ودمٍ ، لأنه حذف واجب لا جائز ، كما أنه واقع قبل أن تكون الكلمة مناداة ، فهو لم يقع بسبب كونه « آخر المنادى » (٣) .

شروطه :

المنادى الذى يراد ترخيمه إما أن يكون مختوماً بالتاء أو مجرداً منها ، وقد شرط النحاة شروطاً عامة ثمانية لترخيم المنادى بنوعيه المذكورين ، وشروطين خاصين بترخيم التثنية وهو المجرّد من التاء ، فأما الشروط العامة الثمانية فهي :

١ - أن يكون معرفاً ، فلا ترخم النسكرة غير المقصودة ، سواء أكانت مختومة بالتاء ، كقول الأعمى لغير معينة : يا فتاة خذى بيدي ، أم مجردة منها كقول الواعظ : يا غافلاً تنبه .

وإنما امتنع ترخيم النسكرة المقصودة ، لكونها لا تتأثر بالفداء ، فهي معرفة

(١) الرضى ١٤٩/١ .

(٢) من الآية ١٦ الزمر .

(٣) وانظر حاشية الصبان على الأشموني ١٧٢/٣ .

قبل النداء ومعرفة بعده ، فلم تتميز بالنداء ، والترخيم تغيير يؤنسه تغيير النداء ، إذ التغيير يؤنس بالتغيير كما تقدم ، فضلا عن عدم ورود السماع عن العرب بترخيمها .

٢- أن يكون غير مضاف ، فلا يرخم المضاف نحو (يا طالحة الخير) ، و (يا عبد الله) ، للعلتين السابقتين في النسكرة غير المقصودة ، وهما عدم التغيير بالنداء ، وعدم السماع ، وقال العلامة الرضى :

« ويجوز أن يهمل امتناع ترخيم المضاف بأن المضاف إليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجاً تاماً بحيث يصح حذفه بأسره أو حذف آخره ، بدليل أن إعراب المضاف باق ، والإعراب لا يكون إلا في آخر الكلمة^(١) ، ولم يكن - أيضا - منفصلاً عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم ، بدليل حذف التنوين - وهو علامة تمام الكلمة - منه لأجل المضاف إليه^(٢) ، فهو متصل بالمضاف بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف ، منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان ، فلم يصح ترخيم أحدهما^(٣) . »

وعدم جواز ترخيم المضاف هو مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف ، ويقع الحذف في آخر المضاف إليه ، محتجين بوروده في الاستعمال العربى كثيراً ، كقول زهير بن أبى سلمى :

(١) فحذف المضاف إليه أو الحذف منه بمنزلة الحذف من غير المنادى .

(٢) فحذف آخر المضاف بمنزلة حذف حشو الكلمة .

(٣) شرح الكافية للرضي ١٥٠/١ ، وانظر حاشية الصبان ١٧٦/٣ ، وابن

يعيش ١٩/٢ .

خذوا حظكم يا آلَ عكرِمٍ واذكروا
أواصرنا ، والرحمُ بالغيبُ تُذكرُ (١)

أراد : يا آلَ عكرمة ، إلا أنه حذف التاء لترخيم ، وقال الآخر :

أبا عرُولا تبعدُ ، فكلُّ ابنِ حرةٍ
سيدعوه داعي ميمته فيُجيبُ (٢)

أراد : أبا هريرة ، وقال رؤبة :

إمّا ترينى اليوم أمَّ حمزٍ قاربت بين عنقٍ وجمزى (٣)

أراد : أم حمزة ، والشواهد على هذا كثيرة جداً .

(١) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب بولاق ٣٤٣/١ ، بيروت ٤٠٢/١ ،
وابن يعبش ٢٠/٢ الرضى ١٤٩/١ ، والأشمونى ١٧٥/٣ ، الهمع ١٨١/١ ،
والانصاف ٤٣٧/١ ، وانظر فيه الخزانة ٣٧٣/١ ، والدرر ١٥٨/١ ، وأمالى ابن
الشجرى ١٢٦/١ ، ٨٨/٢ ، واللسان م/٢ ص ٧١٨ (عدر) ، وديوان
زهير ص ٢١٤ .

(٢) لم يعلم قائله ، وهو من شواهد ابن يعبش ٢٠/٢ ، والرضى ١٤٩/١ ،
والنصريح ١٨٤/٢ ، والانصاف ٣٤٨/١ ، وشرحه البغدادي فى الخزانة ٣٧٧/١ ،
وابن الشجرى فى أماليه ١٢٩/١ .

وقوله « لا تبعد - بفتح العبن - أصل معناه : لا تهلك ، والمراد : لا ينقطع
ذكرك ولا تنسى سؤالك » .

(٣) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٣/١ ، بيروت ٣٨٩/١ ، وابن يعبش
٦/٩ ، والانصاف ٣٤٩/١ ، والمقتضب ٢٥١/٤ ، والعنق - بفتحتين - ضرب من
السبر السريع ، والحمز - بفتح فسكون - أشد من العنق وهو يشبه اللوثب . وصف
كبره وأنه قد قارب بين خطاه ضعفا .

وقد أجاب البصريون بأن الترخيم في الأبيات للضرورة .

وقال أبو حيان : « لو ذهب ذاهب إلى جواز ذلك إذا كان آخر المضاف إليه تاء التأنيث ، وقوفاً مع الوارد ، ومنعه إذا كان غيرها ، لكان مذهباً » (١) .

والواقع أن ما ورد عن العرب مرشحاً من المركب الإضافي ، ليس مقصوداً على حذف التاء من آخر المضاف إليه كما ذكر أبو حيان ، بل ورد على صورتين أخريين ، هما :

١ — حذف التاء من آخر المضاف ، كقول الشاعر :

يا علمم الخير قد طالت إقامتنا^(٢)

أراد : يا هلقمة الخير : قال البصريون : هذا نادر .

٢ — حذف المضاف إليه بتمامه ، كقول عدى بن زيد :

يا عبداً هل تذكرني ساعة في موكبٍ أوراهاً للقبيص^(٣)

(١) الهمع ١/١٨١ .

(٢) هذا سطر بيت من البسيط لم أقف على قائله ولا على تمامه ، وهو من شواهد الأشموني ٣/١٧٣ .

(٣) البيت من شواهد الأشموني ٣/١٧٦ ، والتصريح ٢/١٨٤ ، وشرحه العبني بهامش الخزانة ٤/٢٩٨ ، وهو في ديوان الشاعر ص ٦٩ .

يريد : يا عبد هند^(١) ، لأنه يخاطب عبد هند اللخمي : قال البصريون :
هذا أندر^(٢) .

نعم مجيء المركب الإضافي على صورة من هاتين الصورتين أقل من مجيئه
على الصورة الأولى التي يحذف فيها الناء من آخر المضاف إليه ، لكن السكك
وارد عن العرب ، ومن الواضح الجلي أن كل ما ورد من ذلك تحكمه الضرورة
الشعرية ، وإذا كان الترقيم يجوز لضرورة الشعر في غير النداء ، فلأن
يجوز ترقيم المضاف لضرورة الشعر في النداء كان ذلك من طريق
الأولى^(٣) . الأمر الذي يدعونا إلى ترجيح كفة البصريين في هذا
الخلاف .

وهناك صورة رابعة لترقيم المضاف ذكرها ابن خروف وابن بري والجمهوري
وجامعة ، وهي أن يحذف المضاف إليه وآخر المضاف جميعاً ، نحو (يا صاح)
قالوا : أصله يا صاحبي ، فأجرى مجرى المركب المزجي في حذف هجره ،
فرخم بحذف الكلمة الثانية وهي المضاف إليه ، ثم أدركه ترقيم آخر بعد
ذلك الترقيم فحذفت الباء من صاحب ، فهو ترقيم بعد ترقيم ، ومن الواضح
أن ذلك القول تعسف لا داعي إليه كما قال العلامة الصبان في حاشيته على
الأشئوني^(٤) ، وإنما هو ترقيم صاحب - الذي هو نمرة مقصودة - ثم ذواتاً
هند الجمهور وقياساً عند غيرهم^(٥) .

-
- (١) في التصريح ١٨٤/٢ « أراد : يا عبد عمرو ، وعبد عمرو علم له » .
(٢) انظر شرح الأشموني ١٧٦/٣ ، والاننصاف للمشيخ محمد محيي الدين
٣٤٩/١ .
(٣) الاننصاف ٣٥٦/١ .
(٤) ١٨٥/٣ ، وانظر التصريح ١٨٨/٢ .
(٥) انظر الكتاب ٣٣٧/١ ، والمقرب ط بغداد ١٨٦/١ .

والمضارع للمضارع حكمه حكم المضارع فلا يجوز ترخيمه .

٣- الثالث من الشروط العامة لترخيم أن يكون غير مندوب ، فلا يرخم نحو (واجعفره) . قيل : لأن المندوب ليس منادى حقيقة - وإن كانت صورته صورة المنادى - لأنه لا يطالب إقباله ، وقيل : لأن الغالب فيه زيادة ألف الندبة في آخره إظهاراً للتفجع فلا يناسبه الترخيم ، إذ الزيادة تنافي الخذف .

٤- الرابع من الشروط العامة أن يكون غير مستغاث ، فلا يرخم المستغاث سواء أ كان مجروراً باللام نحو : يا لله للمسلمين ، أم مفتوحاً بزيادة الألف نحو : يا زيداً لعمره ، أم مجرداً من اللام والألف نحو : يا زيداً لعمره .

لأنه في حالة جره باللام لا يظهر أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم ، فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى^(١) ، وفي حالة زيادة الألف في آخره لا يرد عليه الترخيم - أيضاً - لأن الزيادة تنافي الخذف ، وفي حالة تجرده من اللام والألف - في القليل النادر - لا يرد عليه الترخيم كذلك إلحاقاً بندى اللام والألف^(٢) .

وأما قول مرة بن الرواح الأسدی :

(١) وفي التصريح ١٨٤/٢ « لأن المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضارع اليه ، لأنه مجرور مثله ، فكان غير منادى ، إذ لم تعمل أداة النداء في لفظه وإنما عملت في موضعه » .

(٢) انظر حاشية الصبان ١٧٦/٣ .

كَلَّمَا نَادَى مَنَادٍ مِنْهُمْ يَا تَسْتَيْمُ اللَّهُ قَلْنَا : يَا مَلَّالٌ (١)

أى : يا لَمَالِك ، فضرورة أو شاذ :

وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام ، كقول شريح
ابن الأحوص السكلابي .

تَمَنَّنَانِي لِيَلْقَانِي لَسَقِيْطٌ أَعَامَ لَكَ ابْنَ صَهْمَةَ بْنِ سَعْدٍ (٢)

وقال ابن الضائع إنه ضرورة .

• — الخماس من الشروط أن يكون غير مركب تركيباً إسنادياً ، فلا يرخم نحو (بَرَقَ نَحْرُهُ) ، و (قَامَتِ فَاطِمَةُ) ، و (تَابَطَ شِرَا) ، و (لِلنَّطَاقِ زَيْدٌ)
أعلاما .

ذلك لأن الجملة إذا سمى بها يراعى حال جزءٍ يَسْهَى قبل العملية في استقلال
كل واحد منهما من حيث اللفظ (أى الإعراب) فيحكيان على حال إعرابهما

(١) البيت من شواهد الأسموني ١٧٦/٣ ، والتصريح ١٨٤/٢ ، وسرحه
العيني بهامش الخزانة ٣٠١/٤ .

(٢) من شواهد الكنساب بولاق ٣٢٩/١ ، بيروت ٣٨٤/١ ، والأسموني
١٧٦/٣ ، والتصريح ١٨٤/٢ ، الهمع ١٨١/١ ، وسرحه العيني بهامش الخزانة
٣٠٠/٤ ، وانظر الدرر ١٥٨/١ .

والشاهد فيه - هنا - قوله « أعام » أصله : عامر ، وهو مستغاث ليس فيه
اللام وقد رحم ، ولقيط هو لقيط بن زرارة التميمي وكان قد توعد الشاعر بالقتل ،
وفى فوله « أعام » نذوذان : نداء المستغاث بغير « نا » وترخيمه ، و « لك » خبن
لمبتدا محذوف ، أى : نادى لك ، أو استغاثه ثانية بعامر ، وادن صعصعة
نعت لعامر .

قبل العملية ، وينبغي عن كل واحد من جزءيها بعد العملية الاستقلال معنى
لأنهما من حيث المعنى بمنزلة العلم المفرد كعلمي ومحمد ، ولا بد من مراعاة اللفظ
والمعنى معاً ، وبذلك لا يمكن الحذف من الأول نظراً إلى المعنى ، إذ ليس
بأخر الأجزاء ، ولا يمكن حذف الثاني ولا حذف آخره نظراً إلى اللفظ ،
فممتنع الترخيم من الجملة بالسككية (١) .

وأسهل من هذا أن يقال : امتنع الترخيم في الجملة للمسمي بها ، لأنها
محكية مجالها فلا تنفير .

لكن الحكم بعدم جواز ترخيم للركب الإسنادي ليس متفقاً عليه ،
فقد ذهب ابن مالك إلى جواز ترخيمه بقلة بحذف عجزه وهو الجزء الثماني
منه ، بناء على ما ذكره سيبويه من أن من العرب من يرفعها ، فيقول في (يأتأبط
شراً) : يأتأبط ، والذي نقله ابن مالك عن سيبويه وتبع في باب الإضافة
(النسب) إلى الحكاية . قال سيبويه : « فإذا أضفت إلى الحكاية حذف
وتركت الصدر ، بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر ، حيث لزمه الحذف كما
لزمهما ، ومن ذلك قولك في (تأبط شراً . تأبطى ، وبذلك على ذلك أن من
من العرب من يفرد فيقول : يأتأبط أقبل ، فيجعل الأول مفرداً ، وكذلك
تفرد في الإضافة » (٢) .

بيد أن سيبويه نص في باب الترخيم على المنع ، فقال : « واعلم أن
الحكاية لا ترخم ، لأنك لا تريد أن ترخم خير منادى ، وليس مما يغيره

(١) شرح الرضي ١٤٩/١ بتصرف يسير .

(٢) الكتاب ٨٨/٢ .

النداء ، وذلك نحو : تأبط شراً ، ورتق نحره ، وما أشبه في ذلك ، ولورخت
هذا الرخت رجلاً يسمى بقول عنتره : يادار هجلة بالجواء تسكلى ، (١) .

فأنت ترى أن سيبويه نص في باب الإضافة (النسب) على أن من
العرب من يقول (ياتأبط) أى بترخيم المركب الإسنادى بحذف عجزه ،
وقاس عليه النسب إليه فقال : « فكذلك تفرد في الإضافة » على حين أنه
نص في باب الترخيم على المنع ، معللاً بأن الجملة ليس مما يغيرها النداء ، فبأى
القولين تأخذ ؟ وعلى أى الرأيين نتمدد ؟

لقد ذكر ابن جنى في (مخلصائص) (٢) في « باب اللفظين على المعنى الواحد
يردان عن العالم متضادين » أموراً يمكن بها ترجيح أحد الرأيين المتضادين على
الأخر ، لم نرمها ما يشير إلى مثل الصورة التى معنا ، ذلك لأننا لا نستطيع
أن نقول إن أحد الرأيين - هنا - مملل أى ذكر له علة (وهو ما جاء في باب
الترخيم) ، والأخر مرسل لم يملل له ، إذ كلا الرأيين مملل له ، فالأول وهو
جواز ترخيم الجملة - مملل له بما سمع من بعض العرب ، والأخر - وهو
المنع - مملل له بقوله « لذلك لا تريد أن ترخم غير منادى ، وإيس مما
يغيره النداء . . . »

ولم يذكر ابن جنى كيفية الترجيح بين قولين متضادين في مسألة واحدة
للعالم واحد وكل منهما مملل ، ولم يفعل السيوطى في (الاقتراح) (٣) أكثر
من نقله ما كتبه ابن جنى في (مخلصائص) ١١

(١) الكتاب ٣٤٢/١

(٢) ٢٠٠/١ - ٢٠٨

(٣) المسألة الرابعة عشرة فى القولين سسم واحد ص ١٩٦ وما بعدها .

لكن الشيخ خالد قال في التصريح ١٨٥ / ٢ بعد أن أورد نص سيبويه :

« وإذا كان للمجتهد في مسألة واحدة نصان متعارضان في بابين ، فالعمل على المذكور في بابه ، لأنه مصدر تحقيقه وإيضاحه ، بخلاف ما يذكر في غير بابه فإنه لم يعتن به كاعتنائه بالأول ، لكونه ذكره استطراداً ، هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما ، ولم يكن هنا لك تاريخ .

ومعنى هذا أن صاحب التصريح يرى العمل بما جاء في باب الترخيم وهو منع ترخيم الجملة ، وعدم الأخذ بما جاء في باب الإضافة .

ويرى العلامة الدماميني أن لانهراض بين نص سيبويه ، إذ ما ذكره في باب الترخيم محمول على المستعمل عند أكثر العرب ، وما ذكره في النسب محمول على المستعمل عند بعضهم (١) .

ولعلّ وجهة نظر الدماميني هي التي أخذ بها ابن مالك ، وأجاز ترخيم الجملة بقلة كما تقدم .

ونحن نوافق الدماميني في ما ذهب إليه من عدم التعارض ، ونرى جواز ترخيم العلم المركب تركيباً إسنادياً اعتماداً على ما نقله سيبويه عن بعض العرب ، ونيسيراً في الاستعمال العربي ، لسكنا نضع شرطاً لهذا الجواز لا بد من مراعاته وهو :

ألا تكون (أي الجملة) مركبة من أكثر من كلمتين ، حتى يكون ترخيمها بحذف الكلمة الثانية منهما وقوفاً على سماع من العرب .

(١) انظر حاشية يسن على التصريح ١٨٥/٢

٦ - السادس من الشروط أن يكون المنادى المراد ترخيمه غير مختص بالنداء ، فلا يرخم نحو : يا فُلُ ، ويا مئة ، أى يارجل ويا امرأة (١) ، وأما نحو (يا مَلَّامُ) بمعنى عظيم الوزم ، فليس مرخم (يا مَلَّامان) بمعنىاه ، بل هما بناءان بمعنى واحد وكلاهما ملازم للنداء (٢) .

وإنما لم يرخم المختص بالنداء لأنه إنما لازم النداء تخفته ، باقتصاره على أصلين فقط كفل زوفلة ، أو بسكونه على وزن من أوزان الخفة كدَقَعَلْ ومَقَعَلان ، والمخفف لا يخفف ، هذا إلى جانب عدم السماع .

٧ - أن يسكون غير مبنى لسبب غير النداء ، فلا يرخم نحو حدام ، وخمسة عشر ، لأن النداء لم يؤثر فيه ، فعاله قبل النداء كعاله بعد النداء وهو البناء ، والترخيم - كما سبق - تقيير يؤنسه التغيير .

٨ - أن يكون ترخيمه غير موقع في لبس ، فيمتنع ترخيم نحو : فتاة وزيدون لأن ترخيم فتاة بحذف الناء يلبس بالماذكر غير المرخم ، وترخيم زيدون بحذف الواو والنون يلبس بزيد .

فإذا وجدت الشروط البنائية وكان المادى مختوما ببناء التأنيث جاز

(١) فهما كنايةتان عن نكرتين من جنس الانسان كما قال سيبويه ، أو أصلهما يافلان ويافلانة فهما كنايةتان عن الاعلام الشخصية كما قال الكوفيون وابن عصفور والشلوبين وابن العلق وابن مالك .
وانظر الكتاب بولاق ٣٣٢/١ ، بيروت ٣٩٠/١ ، والششمونى ١٥٩/٣ ،
والتصريح ١٧٠/٢ ، الهمع ١٧٧/١ .
(٢) انظر الهمع ١٨٠/١ .

ترخيمه مطلقاً ، سواء أكان تعريفه بالعمالية أم بالقصد والإقبال ، وسواء
أكان ثلاثياً أم زائداً على الثلاثة ، فنقول في يافاطمة : يافاطم ، كقول امرئ
القيس :

أفاطم مهلا بعض هذا التبدالِ وإن كنتِ قد أزموتِ صرّمي فأجلي^(١)
وتقول في جارية - لمدينة - يا جاري ، كقول العجاج .

جاري لا تسننكري كعذيري سيرى وإشعاقى على بعيري^(٢)

وتقول في « شاة » : ياشا ، ومنه قولهم « ياشا أدجني » أي أقيمي
بالمسكان^(٣) .

وقد شرط المبرد في ترخيم للأوث بالبناء العلمية ، فنع ترخيم النكرة
المقصودة ، والصحيح جواره بدليل قولهم : يا جاري ، ياشا ، وياناقي .

-
- (١) البيت من شواهد المغنى ١٣/١ ، والأشمونى ١٧٢/٣ ، والتصريح
١٨٩/٢ ، والهمع ١٧٢/١ .
وانظره فى أمالى ابن الشجرى ٨٤/٢ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى
٢٠/١ ، والدرر ١٤٧/١ .
(٢) من شواهد سيبويه ٣٢٥/١ ، ٣٣٠ ، وابن يعيش ١٦/٢ ، ٢٠ ،
والأشمونى ١٧٢/٣ ، والتصريح ١٨٥/٢ ، وانظر الخزانة ٢٨٣/١ ، والعينى
بهامش الخزانة ٢٧٧/٤ ، وديوان الشاعر ص ٢٦ .
(٣) يقال : دجن بالمكان يدجن دجوناً ، أى أقام به .
(٤) قال أبو النجم العجلى :

يا نناق عنقيا فسيحا الى سليمان فنستريحا

وانما لم يشترط النحاة - ما عدا المبرد - فيما كان مؤنثا بالبناء العلمية ،
لكثرة ترخيمه ، فانه لم يكثر فى شيء ككثرته فيه ، ولانها تبدل فى الوقف هاء ،
والترخيم تغيير والتغيير يؤنس بالتغيير ، كما أن وضع التاء على الزوال وعدم
اللزوم ، كما فى باب مالا ينصرف ، فيكفيه أدنى مقتضى للسقوط ، فكيف اذا وقع
موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى وهو آخر المنادى .
وانظر الرضى ١٥٠/١ ، وابن يعيش ٢٠/٢ .

ومنع ابن عصفور ترخيم « صلعة بن قلمة » ، لأنه كناية عن اللججوا
الذي لا يعرف (١) .

قال أبو حيان : وإطلاق النحويين يخالفه أيضاً وإن كان كناية عن
مجهول فإنه علم جنس ، ألا ترى أنهم منعه من الصرف للعملية والتأنيث
فحكمه حكم « أسامة » للأسد (٢) .

وإذا كان المنادى عارياً من تاء التأنيث فلا بد من شرطين آخرين لترخيما

الأول : أن يسكون علماً ، فلا يرخم اسم الجنس ، ولا الإشارة ولا
الموصول لأن العلم لكثرة نداءه يناسبه الترخيم للتخفيف ، مع أنه لشهرة
في ما بقي منه دليل دلي ما ألقى منه (٣) ، ولأن الأعلام يدخلها من التغيير
ما لا يوجد في غيرها ، ألا ترى أنهم قالوا : حيوة ، والقياس : حية (٤) .

وذهب بعضهم إلى جواز ترخيم المنكرة المقصودة ، لأنها في معنى المعرفا
ولذلك نعتت بها ، فقليل : يارجلُ الظريف ، فأجاز في غضنفر : ياغضنف ؛
واستدل بما ورد من قولهم « أطرقُ كرا (٥) » أي : ياكروان ، و « ياساح »
أي : ياصاحب .

(١) اللسان م/٢ ص ٤٦٩ (صلح) .

(٣) الهمع ١٨٢/١ ، والأشمونى ١٧٣/٣ .

(٣) الرضي ١٥٠/١ .

(٤) انظر ابن يعبش ٣٣/١ ، ١٩/٢ .

(٥) مثل تمامه « ان النعام فى القرى » . يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هـ

اشرف منه .

انظر مجمع الأمثال للميدانى ٤٣١/١ ، والرضي ١٦٠/١ ، والأشمونى بحاشية

الصبان ١٣٦/٣ ، والتصريح ١٦٥/٢ .

وقد ذكر ابن يهيش ٢/٢٠، ٢١ أن ترخيم هذين الاسمين (كروان وصاحب) شاذ قياساً واستعمالاً ، لمخالفتهم القياس ، ولقلة المستعملين لهما .

وقال العلامة الرضى ١/١٥١ « ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط إلا ما شذ من نحو (ياصاح) ، ومع شذوذه فلولجه في ترخيمه كثرة استعماله ، وليس «أطرق كرا» منه ، لأن (الكرا) ذكر (الكروان) وقال للبرد : هو مرخم كروان^(١) ، ولا ضرورة إلى ما قال مع ما ذكرنا من الحمل الصحيح » .

ونحن نؤيد ما ذكره العلامة الرضى ، ونرى أن لاداهي إلى الحكم بالشذوذ ما وجدنا محملاً صحيحاً ، فقولهم « أطرق كرا » فصيح استعمالاً ولا ترخيم فيه ، وقولهم « ياصاح » شاذ قياساً وفصيح استعمالاً لمخالفته القياس مع كثرة استعماله^(٢) ، كما أننا نوافق الجمهور في عدم جواز ترخيم النكرة المقصودة ورد قياس المجيزين بأن للثل لا ترخيم فيه ، وأن « ياصاح » لا يقاس عليه لشذوذه قياساً .

ومنع الجرمي ترخيم « طامر بن طامر » ، كناية عن لا يعرف هو ولا أبوه^(٣) ، ورد بأنهم رخصوا دلاناً . سمع (يا فلا تعال) وهو أيضاً كناية .

(١) المقتضب ١/١٨٨ ، ٤/٢٦١ .

(٢) انظر الكتاب ١/٣٣٧ ، والمقرب لابن عصفور ١/١٨٦ .

(٣) في اللسان (طمر) م/٢ ص ٦١٣ « وقالوا : هو طامر بن طامر للبعيد ، وقيل : هو الذى لا يعرف أبوه ولم يدر من هو ، ويقال للبرغوث : طامر بن طامر ، معرفة عند الحسن الاخفش » .

وأجيب بأن فلاناً كناية عن الأعلام ، فرخم كما يرخم العلم ، وطامر بن طامر كناية عن مجهول لا عن علم فلا يرخم (١) .

ومنع السكونيون ترخيم ما سمي به من مشى وجمع تصحيح ، وجوزم البصريون بحذف العلامة والنون إلا إذا وقع ترخيمه في لبس .

الخلافاً في ترخيم العلم المركب تركيباً مزجياً :

اختلف النحاة في ترخيم العلم المركب تركيباً مزجياً ، نحو بعلبك ، وسيدويه ، وخمسة عشرة علماً :

فالجمهور على جوازه مطلقاً ، ومنع الفراء ترخيم المركب العددي إذا سمي به ، ومنع أكثر السكونيين ترخيم ما آخره « وويه » ، وقال أبو حيان الذي أذهب إليه أنه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزج ، لأن فيه ثلاث لغات : البناء ، ويذف الأيرخم على هذه ، لأنه مبنى لا يسبب النداء كعدنام ، والإضافة ، وقد منع البصريون ترخيم المضاف ، ومنع الصرف ، ويذهب إلى يجوز ترخيمه لأنه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم ، وأما قوله :

أقاتلي الحجاج إن لم أرز له^١ دراب وأترك عند هذو واديا^(١)

(١) الهمع ١/١٨٣ .

(٢) البيت لسوار بن المضرب ، وهو من شواهد الهمع ١/١٨٢ ، وانظر الدرر ص ١٥٩ ، و (داراً بجر) بعد الألف الثانية باء موحدة فجيم فراء فثال مهملة ، وهي ولاية بفارس .

يريد (دارا مجرد) ، فهذا من الترخيم في غير النداء للضرورة ، وهو شاذ نادر لا تنبئ عليه القواعد ،^(٢)

فترخيم المسمى العلم المركب تركيب مزج لم يسمع عن العرب ، وإنما أجاز الجمهور ترخيمه قياساً على ما فيه تاء التانيث ، لأن الجزء الثاني منه يشبه ما قبل تاء التانيث من وجوه ، منها ففتح ما قبله غالباً ، وحذفه في النسب . وتصغير صدره .

الثاني : من الشرطين الخاصين بالعماري عن التاء أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، لئلا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية العرب إن كان على ثلاثة أحرف بلا موجب ، ولأن الاسم الثلاثي في غاية الخلة فلا يفتقر إلى الترخيم بالترخيم .

« فإن قلت : المسمى المرخم مبنى ، والأسماء المبنية تكون على أقل من ثلاثة أحرف نحو (مَسْنُ و (ما) . قلت : البناء فيه عارض ، فهو في حكم للعرب »^(١) .

فأماماً آخره تاء التانيث فيجوز ترخيمه وإن كان على ثلاثة بها نحو (ثبة وهبة وعضة) لأنه بمنزلة اسم ضم إلى اسم كحضر موت ورامرزم ، فجاز حذف الثاني منه وإن بقي على حرفين ، لأنه كان كذلك والهاء فيه ، إذ الهاء بمنزلة للمنفصلة ، فلم يخل الترخيم بِحسينيه^(٢) .

(١) الهمع ١٨٢/١ .

(٢) انظر شرح الرضي ١٥٠/١ .

(٢) انظر ابن يعيش ٢٠/٢ .

ولافرق في عدم جواز ترخيم العلم الثلاثي العارى عن التاء عند الجمهور
والسكائى بين محرك الوسط ، كحكم وحسن ورُجُل (أدلاما) ، أو ساكنه
كهند وزيد وعمرو .

وذهب السكوفيون - غير السكائى - إلى جواز ترخيم الثلاثى بشرط
أن يسكون محرك الوسط تنزيلا لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ، ولهذا كان
فحو « سقر » غير مصروف .

وأفرق الجمهور بأن حركة الوسط في نحو « سقر » اعتبرت في حذف
حرف زائى على الكلمة وهو التنوين ، أما هنا فتحذف بصدد حذف حرف
أصلى ، وأيضاً ليس الحذف هنا وارد على حرف بعينه ، بل على أى حرف
كان آخره ، فهو مظنه الاشتباه ، بخلاف عدم الصرف فإنه حذف التنوين
لاغير (١)

وقيل : إن السكوفيين عدا السكائى إنما أجازوا ترخيم العلم الثلاثى
إذا كان محرك الوسط قياساً على نحو (يد) و (دم) ، فالحذف قد جاء فى
مثل هذا للتخفيف .

ورد البصريون بأن المقيس عليه وهو نحو يد ودم أسماء قليلة فى
الاستعمال ، لسكونها يسيرة معدودة ، وبعيدة عن القياس ، لأن حرف
العله إن كان متحركاً وما قبله ساكناً فينبغى ألا يحذف كما لا يحذف فى نحو ظي

(١) انظر حاشية الصبان ١٧٥/٣ .

وغزو ، وإن كل ما قبله متحركاً مثله فينبغي أن يقاب الألف ولا يحذف
كفرلهم رحي وعصا .

كما أن النيباس على نحو يد وذم ليس بصحيح ، لأنهم إنما حذفوا الياء
والوار لاستئصال الحركات عليهما ، أما في الترخيم فإنما وضع الحذف فيه على
خلاف القياس ، لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه ^(١) .

ونقل ابن بابشاذ أن الأخفش وافق السكونيين على ما ذهبوا إليه .

قال ابن صفور . فإن كان الثلاثي ساكن الوسط كهند وعمرى لم يجوز
ترخيمه تولا واحداً ، أما عند أهل البصرة ولأن أقل ما يبقى عليه الاسم بعد
الترخيم ثلاثة أحرف ، وأما عند أهل الكوفة فأنلابقى على حرفين ثانيهما
ساكن فيشبهه الأدوات ، أي الحروف نحو من ، وعن . قال أبو حيان : وليس
كما ذكر ، بل الخلاف فيه موجود ، حكى أبو البقاء العسكري في كتاب
(التبيين) أن بعض السكونيين أجازوا ترخيمه ، ونقله ابن هشام الخضراري
عن الأخفش ^(٢) .

وذكر الشيخ خالد في التصريح ١٨٥ / ٢ أن هذه الإجازة بالقياس على
نحو (يد) في غير الترخيم ، فإن أصلها : يدى بسكون الدال ، ودخلها
الحذف وجربا ، فدخوله جواراً أولى .

(١) انظر الانصاف ٣٥٦/١ - ٣٦٠ ، وشرح الرضي ١٤٩/١ ، والتصريح

• ١٨٥/٢

(٢) الهمع ١٨٢/١

ما يحذف للترخيم

المحذوف للترخيم إما حرف وهو الغالب ، وإما حرفان ، وإما كلمة برأسها وإما كلمة وحرف ، فمثال ما حذف منه حرف واحد قولك : يا جعب ، وياسها ، والأصل : يا جعفر ، وياسعاد ، ومن ذلك قراءة (وناذوا يامال)^(١) .

وهي - بكسر اللام - قراءة علي بن أبي طالب ، وابن مسعود رضي الله عنهما ، ويحيى ، والأعمش ، وبضم اللام قراءة أبي السرار الغنوي^(٢) .

ومن ذلك - أيضاً - كل ما ختم ببناء التأنيث ، فإنه يكتب في ترخيمه بحذف التاء فقط ، نحو : ياهب ، وياشا ، ويافاطم . أصلها : ياهبة ، وياشاة ، ويافاطمة ، ولا يحذف منه شيء بعد حذف التاء ، ولو كان ما قبل التاء مداً زائداً رابها فصاعداً ، فنقول في ترخيم (باعقنباة) : ياعقنبا^(٣) .

إجازة سيويوه حذف حرفين من المحتوم الزاء :

وأجاز سيويوه أن يرخم المحتوم بتاء التأنيث مرة ثانية بعد حذف تاء التأنيث بشرطين .

١ - إن بقي بعد الحذف الثاني ثلاثة أحرف فصاعداً^(٤) .

(١) من الآية ٧٧ الزخرف ،

(٢) انظر البحر المحيط لأبي حيان م/ص ٢٨ ، والمحاسب ٢٥٧/٢ ،
والكشاف م/٣ ص ٤٩٩ .

(٣) يقال : عقاب عقنباة أى حديدة المخالب .

(٤) نص عليه السيوطي في الهمع ١٨٣/١ .

٢- أن يكون الترخيم الأول على لغة من لا يندظر المحذوف ، أى لغة من يعد الحرف الأخير بعد الحذف آخر الكلمة وضما ، فيعطيه ما يستحقه الآخر (١) .

وقد ورد السماع بما أجازته سيبويه ، ومنه قول أنس بن زعيم (٢) يخاطب حارثة بن بدر الغداني .

أحارثُ بن بدر قد ولّيتَ ولايةً فسكن جرداً فيها تخونٌ وتسرِقُ
يريد : أحارثة ، وقول زميل بن الحارث يخاطب أرطاة بن سهية .

يأرطُ إنك فاعلٌ ماقلته ولله يستحيي إذا لم يصدق (٣)
قيل : ومن ذلك قول العجاج .

قد رأي الرأون غير البطلِ أنك يامعاصٍ يا ابن الأنضل (٤)

(١) فى الأشموني ١٧٤/٣ « وأجاز سيبويه أن يرخم ثانيا على لغة من لا يراعى المحذوف » ، والحق أن سيبويه لم يقيد الترخيم الثانى بهذه اللغة ، بل قيد بها الترخيم الأول ، الأمر الذى دعا أبا حيان الى أن يعترض هذا التقيد بأن يكون المتكلم رخم أولا على لغة من ينتظر يحتاج الى وحى يسفر عنه ، وانظر الكتاب بولاق ٣٣٤/١ ، بيروت ٣٩١/١ ، وحاشية الصبان ١٧٤/٣ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٩٤/١ ، ٣٩٥ ، والهمع ١٨٣/١ .

(٢) أو أنس بن أبى آياس ، أو أنس بن أبى ، والبيت من شواهد الأشموني ١٧٤/٣ ، والهمع ١٨٣/١ ، وانظر الدرر ١٥٩/١ .
(٣) من شواهد الأشموني ١٧٥/٣ ، والهمع ١٨٣/١ ، وانظر الدرر ١٥٩/٢ .

(٤) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٤/١ ، بيروت ٣٩١/١ ، والهمع ١٨٤/١ ، والخصائص ٣٦/٣ ، وانظر الدرر ١٥٩/١ ، والخزانة ٣٩٦/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٥/١ .

يريد : يامعوية ، ويا ابن الأفضل منادى ثان ، لأن بعض المنشدين لهذا البيت من العرب كان يقطع عند قوله « يامعواو » ثم يبتدى « يا ابن الأفضل » ، قيل : ويحتمل أن تكون « يا » في البيت ليست أداة نداء ، وإنما الأصل : أهلك يامعواوى بن الأفضل ، فلا يكون في البيت سوى ترخيم واحد بحذف الناء فقط .

والذى نرا ، أن هذا الترخيم للزدوج الذى أجازه سيبويه فى ذى الناء يذبغى قصره على الضرورة الأمرين :

الأول : أن ماورد منه لم يخرج عن بعض الشواهد الشعرية .

الثانى : ما ذكره الأعمى الششمترى من أن إدخال الترخيم على الترخيم - كما فى الآيات المذكورة - بعد من أقبح الضرورات الشعرية .

كيفية الوقف على المرخم بحذف الناء .

إذا وقف على المرخم بحذف الناء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة ، فنقول فى المرخم : ياطلحه ، وباسمه يالماء الساكنة ، وقد اختلف فى هذه الماه ، فقيل :

١ - هاء السكت ، وهو ظاهر كلام سيبويه . قال « واعلم أن العرب الذين يحذفون فى الوصل إذا وقفوا قالوا : باسمه وياطلحه . وإنما ألحقوا هذه الماه لينبتشوا بحركة اللميم والحاء ، وصارت هذه الماه لازمة كما لزمت الماه فى : قة وأرمة » (١) .

(١) الكتاب ١ / ٣٣٠ .

٢ - وقيل هي ألهاء التي كانت في الاسم ، أعيدت في الوقف ساكنة مقلوبة هاء لبيسان الحركة ، أي حركة ما قبلها ، وإليه ذهب ابن مالك (١)

وذكر أبو حيان أن محل زيادة هاء في الوقف على المرخم إذا رخم على لغة الانتظار ، أما إذا رخم على لغة هدم الانتظار فلا تزداد ، إذ زيادتها - حينئذ - نقص لها اعتمادوا عليه من جملة أسماء تاماً ، وعند ما بقي بعد الحذف آخرها ، حتى ينوه على الضم (٢) .

وقد تحدثت هذه الهاء في القليل النادر ، حكى سيبويه عن الثمة من العرب قولهم : يا حرمم يريدون يا حرمم ، كما قال بعضهم : ارم في الوقف بغير هاء . قال ابن عصفور : وهذا يسمع ولا يقاس عليه ، وقال أبو حيان بل يقاس عليه لأنه ليس في ضرورة شعر ولسكنه قليل (٣)

وقد يجعل بدل الهاء في الوقف ألف الإطلاق للضرورة ، كقول عوف ابن عطية :

كادت فزارة تشقي بنا فأولى فزارة أولى فزارا (٤)
وقول القاسم :

قفي قبل النفرق يا ضباعاً ولا يك موقف منك الوداع (٥)

(١) انظر التسهيل ص ١٨٩ .

(٢) انظر الهمع ١٨٥/١ ، والأشمونى بجاشية الصبان ١٧٣/٣ .

(٣) المراجع السابقة نفسها .

(٤) البيت من شواهد الكتاب بولاق ٣٣١/١ ، بيروت ٣٨٧/١ ، وانظر في

المفضليات. ٤١٦

(٥) البيت من شواهد الكتاب بولاق ٣٨٧/١ ، وابن يعيش ٩١/٧ ،

والأشمونى ١٧٣/٣ ، والهمع ١٨٥/١ ، والرضي ١٥١/١ وضباغة أسم امرأة ٧٨

ولم يقيد ابن مالك في التسهيل بحجىء الألفك بدل الماء بالضرورة ،
وعبارته في التسهيل ص ١٨٩ « ولا يستغنى غالباً في الونف على المرخم بمحذفها
(أى بحذف التاء) عن إعادتها ، أو تعويض ألف منها ، ونص سيبويه
وابن عصفور على قصر ذلك على الضرورة (١) .

وقد اختلف النحاة في ما سمع من كلام العرب من مثل « ياسارية الجبل »
بفتح الباء ، ومنه قول السابعة :

ركبني لهم يا أميمة ناصبٍ وليل أقاسيه بطيء الكواكب (٢)

الرواية بفتح التاء في « أميمة » ، فقل ابن كيسان : هو مرخم ، وهذه
للتاء هي المبدلة من الماء التي تلحق في الوقف ، أثبتت وصلاً لإجراء للوصول
محجى الوقف ، وأزمت الفتح إتباعاً لحركة آخر المرخم المنتظر .

وذهب قوم منهم سيبويه - إلى أنه رخم على الانتظار ، فصار في التقدير
ياسارى وبيا أميم - بفتح الياء والميم - ثم أتجمت التاء غير ممتد بها ، أى
زيدت مقدراً توسطها بين الياء والميم وبين تاء التأنيث ، غير مجعولة تاء
التأنيث ولا ما كان مرخماً ، وفتحت لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح ، وهو
ما قبل تاء التأنيث المحذوفة للتأنيث ، وقيل : فتحت إتباعاً لحركة ما قبلها وهو
اختيار ابن مالك .

(١) انظر الهمع ١/١٨٥ ، والكتاب بيروت (١/٣٨٧) ، بلاق ١/٣٣١ .

(٢) من شواهد سيبويه بلاق ١/٣١٥ ، ٣٤٦ ، ١٠٠/٢ ، والأبشمونى
١٧٣/٣ ، ٢٠٠/٤ ، والررضي ١/١٥١ ، وابن يعيش ٢/١٢ ، ١٠٧ ، والهمع
١/١٨٥ ، وانظر فيه الدرر ١/١٦٠ ، والخبزانة ١/١٧٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ،
٣١٦/٤ ، والعينى بهامش الخزانة ٤/٣٠٣ ، والديوان ص ٢ .

وقال قوم : إنه ليس برخم ، ثم اختلفوا ، فقال بعضهم : هو معرب
نصب على أصل المنادى تشبيها بالمضاف شذوذا ، ولم ينون لأنه غير منصرف ،
وقال بعضهم : هو مبنى على الفتح لأن منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح
لكونها حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب ، فهو نظير (لا رجل
في الدار) ، وأنشد هذا القائل :

ياريح من نحو الشمال هُبي^(١)

بالفتح ، وقال آخرون : هو مبنى على الضم تقديرا ، وفتحته اتباعا لحركة
ما قبلها .

قيل : وهذا ما اختاره ابن مالك في شرح التسهيل بعد جزمه بقول سيبويه
في التسهيل^(٢) ، واختاره ابن طلحة أيضا ، ونحن نختاره أيضا لا نبناه على طرد
الباب على وتيرة واحدة ، وهي جعل المنادى المفرد المعرفة مبنيا على ما يرفع به
وعده الفتحه الإتياع طلبا للخفة التي يحتاج إليها المنادى ، وخلوه من التكلف
الذي نلسه في غيره من الآراء للمتقدمة^(٣) .

وألحق قوم في جواز الفتح بندي الهاء ذا الألف الممدودة ، فأجاز أن يقال
يا عفراء هلي بالفتح : قال ابن مالك : وهذا لا يصح لأنه غير مسموع ،
وقياسه على ذي التاء قياس هلي ما خرج عن القواعد^(٤)

(١) هذا سطر رجز ، من سواهد الأسموي ١٧٤/٣ ، وحاشبه بس على
الصريح ١٦٥/٢ ، وقيل ! لس سسر ، وانظر العنبي بهامش الحراثة ٢٩٤/٤ .
(٢) ص ١٨٩ .
(٣) وانظر الهمع ١٨٥/١ .
(٤) السابق نفسه .

متى يحذف للترخيم حرفان ؟

يحذف للترخيم حرفان - الآخر وما قبله - في موضعين :
أحدهما : إذا كان الحرفان الأخيران في الكلمة زائدين زيदा معا ، وهذان
الزائدان سبعة أصناف^(١) :

- (١) زيادتا التنثية ، نحو (زيدان) و (يضربان) علمين .
- (٢) زيادتا جمع للذكر السالم ، نحو (مسلمون) و (يسلمون) علمين .
- (٣) زيادتا جمع المؤنث السالم نحو (هندات) و (دعدات) علمين .
- (٤) زيادتا نحو (مروان) و (عثمان) وهما الألف والنون .
- (٥) ياء النسب وما أشبهها نحو (كوفي) و (كرسى) علمين .
- (٦) ألفا التانيث نحو (صحراء) و (سمراء) علمين .
- (٧) همزة الإلحاق مع الألف قبلها نحو (حرباء) و (حلباء) علمين .

وذكر السيوطي الواو والناء في نحو (رهبوت) و (ملكوت) علمين
بدل همزة الإلحاق والألف قبلها ، لأنه يرى أنهما لم يزايدا معا^(٢) .

فعند ترخيم صنف من الأصناف المذكورة تحذف الزيادتان معا ، لأنهما
زيدتا معا ، فنزلتا منزلة الزيادة الواحدة ، فتقول مرخما ما سبق : يا زيد ،
يا يضرب ، يا مسلم^(٣) ، يا يسلم ، يا هند ، يا دعد ، يا مرو ، يا عثم ، يا كوف ،
يا كرس ، يا صحر ، يا حرب ، يا حلب ، يا رهب ، يا مالك .

(١) الرصي ١٥١/١ .

(٢) الهمع ١٨٤/١ .

(٣) بنسرت أن لا يلبس بالمفرد ، والا امتنع نرخيحه .

الثاني : إذا كان آخر الاسم حرفاً أصلياً قبله مد^(١) زائد رابع فصاعداً نحو : عمار - بتشديد الميم - ومنصور ومسكين أعلاماً ، فإذا أردنا ترخيم هذه الأسماء ونحوها حذفنا الحرف الأخير وما قبله ، فقلنا : ياعم ، ويامنهر ، ويا مسك ، فنحذف الحرف الأخير الأصلي وما قبله مع إجراء لهما مجرى الزائدين ، فإن كان ما قبل الأخير ليس مداً - بأن كان صحيحاً متحركاً نحو سفرجل (علماً) ، أو ساكناً نحو دمشق ، أو كان حرف علة متحركاً نحو هَـبَيْخَ (٢) وِقَقَوْرَ (٣) ، أو ساكناً إثر حركة غير مجانسة نحو فرعون وفردوس وغرنيق (٤) وبلقين (٥) - لم يحذف مع الآخر ، بل عند ترخيم هذه الكلمات المسمي بها يحذف الحرف الأخير فقط ، فيقال : يا سفرج ، يا دمش ، يا هبي ، يا قنوق ، يا فرهوق ، يا فردوق ، يا غرنقي ، يا بلقي .

وحالف الفراء في نحو (دمشق) و(هرقل) ، من كل رباعي قبل آخره حرف ساكن ، فذهب إلى أن ترخيمه يكون بحذف الحرف الأخير والساكن قبله ، فيقال : يا دم ، ويا هر ، محتجاً بأن الاكتفاء بحذف الحرف الأخير سيبقى آخره ساكناً ويؤدي ذلك إلى أن يشابه الحروف - مثل (نعم وأجل) - وما أشبهها من الأسماء المبنية كأسماء الشرط والاستفهام .

-
- (١) حرف المدهو حرف العلة الساكن انز حركة مجانسة ، ويسمى - أيضاً - علة ولينا ، فإن سكن بعد حركة غير مجانسة كفرعون وغرنيق سمى علة ولينا فقط ، فإن تحرك كهبئخ وفتنور سمى علة فقط .
- (٢) من معانيه الأصلية : الأحمق المسترخى ، ومن لا خير فيه ، والوادي العظيم ، والنهر الكبير ، والغلام الناعم .
- (٣) من معانيه قبل التسمية : الصخم الرأس ، والفرس الصعب من كل شيء .
- (٤) بطلق في الأصل على الكركي وهو طائر مائي طسويل العنق ، وعلى النسب الأبيض الحميل .
- (٥) بلدة بمصر .

والجمهور أن يقولوا : المنوى كما الثابت ، فليس الساكن هو الآخر حقيقة
وكونه آخر لفظ لا محذور فيه ، هذا على لغة الانتظار ، وأما على لغة التمام
فإن آخره سيكون مضموما فلا محذور فيه لفظا أو تقديرا^(١) .

كما خالف الفراء والجري في نحو : فرعون ، وفردوس ، وغرنيق ، وبلقين
من كل ما سكن فيه حرف العلة إثر حركة لا تخانسه ، فذهبا إلى أن ترخيم
هذا النوع يكون بحذف حرف العلة مع الآخر ، فيقال : يا فرع ، يا فرد ،
يا غرن ، يا بلق .

وينبغي أن يعلم أن الحركة المجانسة لحرف العلة لا يلزم ظهورها لحذف
حرف العلة بعدها مع الآخر ، بل يعد حذف العلة مبدأً - فيحذف مع الآخر -
إن كانت الحركة المجانسة مقدرية أيضا ، فيقال في ترخيم مصطفون ،
ومصطفين (علمين) : يا مصطف ، بحذف النون وحرف العلة قبلها معا ،
لأن حرف العلة يعد مبدأ لسبقه بحركة مجانسة مقدرية ، إذ الأصل :
مصطفَيُون ، ومصطفَيَيْن .

وإن كان ما قبل الآخر مبدأ أصليا . نحو : مختار ، ومنقاد (علمين) ،
حذف في الترخيم الآخر فقط ، فيقال . يا مختار ، ويا منقاد ، لأن الألف فيهما
منقلبة عن عين الكلمة .

وخالف في ذلك الأخفش ، حيث جوز حذف المبدأ الأصلي مع الآخر ،
فيقال يا مخت ، ويا منق .

وإن كان ما قبل الآخر مبدأ ثانيا ، لم يحذف مع الآخر ، فيقال

(١) انظر في هذا المسألة الحمسين في الانصاف ١/٣٦١ ، وشرح الكافية
١٥٣/١ ، والاسموي ٣/١٧٧ وابن بعش ٢/٢١ .

في ترخيم نحو : نمود ، وحماد ، وسعيد : يا نوء ، ويا عماه ، وياسعى ، لئلا يشبه الاسم - ببقائه على حرفين - الأدوات أى الحروف ، وجوز الفراء حذف المد مع الآخر ، لسكنه لا يوجبها كما في نحو عمّار ، ومسكين ، ومنصور (١) .
ومما جاء في الشعر العربي مرخماً ، وحذف حرفين قول الفرزدق :

يامرؤ إن مهطيتسىء محبوسةٌ ترجو الحبيباءَ ورثها لم بيءأس (٢)

وقول لبيد :

يا اسم صبراً على ما كان من حدّثٍ إن الحواث مملقي ومُنْتَظَر (٣)

فقول الفرزدق « يامر » أصله « يامروان » ، ولسكنه رخم للمنادى فحذف التون والألف ، وقول لبيد « يا اسم » أصله « يا أسماء » ، ولسكنه رخم فحذف الهمزة والألف ، وهذا إن جعلناه من باب « حمراء » ويكون وزنه « فملاء » ، وأصله : وسماء من الوسامة ، فقلبوا الواو المفتوحة همزة على حد قولهم : أحد وأصله وحّد ، وامرأة أناة وأصله وناة ، وهذا منذهب سيبويه ، ويحتمل أن يكون من باب « عمّار - بتشديد الميم - ومنصور مسكين » ويكون على وزن « أفعال » جمع اسم وأصله أسماء ، فقلبت الواو همزة على حد كساء وشقاء ، وجعل علما مؤنث (٤) .

(١) انظر الهمع ١٨٣/١ ، وشرح الرصي ١٥٢/١ .

(٢) من سواهد سيبويه بولاق ٣٣٧/١ ، بيروت ٣٩٥/١ ، واس بعس ٢٢/٢ ، والاسموني ١٧٨/٣ ، والنصريح ١٨٦/٢ ، وانظر فيه شرح أسباب سيبويه ٣٥٠/١ ، ودنوان الشاعر ص ٤٨٢ والحناء : العطاء ، والمنادى : مروان بن الحكم .

(٣) من سواهد سيبويه بولاق ٣٣٧/١ ، بيروت ٣٩٥/١ ، والاسموني ١٧٨/٣ ، والنصريح ١٨٦/٢ ، وانظر شرح أسباب سيبويه ٢٩٠/١ ، والعبني بهامش الحزانة ٢٨٨/٤ .

(٤) انظر شرح الرصي ١٥١/١ ، وابن بعيش ٢٢/٢ .

متى يحذف للترخيم كلمة برأسها؟

يحذف عجز المركب تركيبا مزجيا للترخيم ، فنقول في نحو بهلبك ، وسيدويه : يابل ، وياسيب ، وكذلك تفعل في المركب العددي ، فتقول في (خمسة عشر) علما : ياخسة .

والمنقول أن العرب لم ترخم للمركب وإنما أجازوه النحويون قياسا على المختوم بالتاء .

يقول ابن يعيش : « وأما المركب فأمره في الترخيم كأمر تاء التأنيث ، تحذف السكلمة التي ضمت إلى الصدر رأسا كما تحذف تاء التأنيث ، فتقول في (بختنصر) اسم رجل : يابخت ، تحذف الاسم الأخير لاغيره كما تقول في (مرجانة) اسم امرأة : يامرجان فلا تزيد على حذف التاء ، وفي (حضر موت) : ياحضر ، وفي (مارسرحس) : يامار ، وفي (عرويه) : ياعرو ، وفي (سيدويه) : ياسيب ، وفي السمي بخسة عشر : ياخسة (١) . »

ويذكر ابن يعيش أن أوجه الشبه بين المركب المزجي والمختوم بالتاء — والتي من أجلها قيس المركب على ذي التاء في الترخيم — كثيرة ، « ومن ذلك التصغير ، فإنه إذا جعل الاسمان اسما واحدا ولحقه التصغير ، فإنه إما يصغر الصدر منهما ثم يؤتى بالاسم الثاني بعد تصغير الصدر كما يصغر قبل هاء التأنيث ، ومن ذلك النسب ، فإياك تقول في النسب إلى حضر موت

(١) ابن بعش ٢٣/٢ بتصريف بسير ، وانظر التصريح ١٨٧/٢ .

حضرى كما تقول في النسب إلى مسكة مسكى ، وما يؤيد عندك ما ذكرناه أن هاء التأنيث لا تلحق بنات الثلاثة بالأربعة ، ولا بنات الأربعة بالخمسة ، كما أن الاسم الثانى لا يلحق الاسم الأول بشيء من الأبلية ، وأيضا فإن الاسم الثانى إذا دخل على الأول وركب معه لم يغير بنيته ، كما أن التاء لا تغير بناء للمؤنث (١) .

اسكل أوجه الشبه التى ذكرها ابن يعيش حذف عجز المركب كما تحذف التاء .

غير أن ترخيم (سيبويه) ونحوه ، والمركب العددي المسمى به بشكل ، لما تقدم فى الشروط العامة لترخيم من أنه يشترط ألا يكون مبنيا قبل النداء ، إلا أن يستثنى المركب ، أو يبقى ترخيمه على لغة من يعربه إعراب ما لا ينصرف ، أو يكون مجيزو ترخيمه -- كالأشمونى -- مخالفين فى ذلك الاشتراط (٢) .

ومنع ابن كيسان حذف عجز المركب المزجى ، لأنه يلتبس - حينئذ - بالمفردات وقال : إن حذف الحرف أو الحرفين قلقت : يابعلب ، وياحضرم لم أر به بأسا ، لأن ذلك أدل على المحذوف من حذف الثانى بأسره .

وأجاب الأولون بأن اللبس يزول بلغة الانتظار ، فتتميز هذه اللغة إذا خيف اللبس (٣) ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره (ويه) ، ومنع العراء ترخيم المركب الهدي إذا سمي ، وذهب إلى أن ما آخره (ويه) لا يحذف منه فى الترخيم إلا الهاء خاصة : ياسبيوى - بإسكان الياء - على لغة من ينتظر ،

(١) ابن يعيش ٢٣/٢ .

(٢) أنظر حاشية الصان على الأشمونى ١٧٨/٣ .

(٣) انظر الهمع ١٨٣/١ ، والأشمونى ١٧٩/٣ ، والتصريح ١٨٧/٢ .

وياسيَّبوا على لغة من لا ينتظر ، لأن الياء تضم على هذه اللفظة فتقلب ألفا
لتعركها وانفتاح ما قبلها^(١)

وإذا وقفت على (يابعل) ، و (ياسيب) قلت : يابعله ، وياسيبه
على لغة من ينوي المحذوف ، وإن شئت وقفت بإسكان الأخير دون اجتناب
هاء السكت ، أما على لغة من لم ينو المحذوف فيحتم الوقف بالإسكان ، وإن
وقفت على (ياخسه) -- مرخم خمسة عشر -- قلت : ياخسه بالهاء على
الفتين ، وذهب الأخفش إلى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف^(٢).

ترخيم المركب الإسنادي كالمزجي :

وكا يرخم المركب المزجي بحذف عجزه يرخم المركب الإسنادي - على
اللفظة القليلة التي حكاها سيبويه - أيضا بحذف عجزه ، نحو ياتأبط ،
ويابرق في ترخيم (ياتأبط شرا) ، و (يابرق نحره) ، والذي استظهر
في ترخيم للمركب الإسنادي ، إذا لم يُنَو المحذوف ، أنه إن كان الباقي جملة
كافي تأبط - فإن فاعله مستتر فيه - قدر الضم في آخره ، وإلا - كافي قام
من (قام زيد) - ضم آخره لفظا ، لأنه كالمستقل ، والفعل الخالي من الضمير
إذا سمي به يعرب لفظا ، فإذا نودي ضم لفظا^(٣) .

متى يحذف للترخيم كلمة وحرف ؟

إذا سمي بـ « اثناعشر ، أو اثنا عشرة ، أو اثني عشر ، أو اثنتي عشرة »
رخم بحذف العجز مع الألف أو الياء قبله ، فيقال : يا إثن ، ويا إثنت ،

(١) انظر المراجع السابقه نفسها .

(٢) انظر حاشية الصبان ١٧٨/٣ ، وشرح الرصي ١٥٣/١

(٣) حاشية الصار ١٧٩/٣ .

كما يقال في ترخيمها لو لم تتركب ، فتحذف الألف والياء كما تحذفهما مع النون في (اثنان واثنتين) ، لأنهما مد زائد . الخ ، والعجز هنا بمنزلة النون من اثنين ، ولذلك لا يضافان وكانا معربين لعدم التركيب ، بخلاف (ثلاثة عشر) وبقيّة الأعداد للركبة ، ونظر فيه ابن الحاجب بأن عشر وعشرة اسمان برأسهما ، ولا يلزم من معاقبتهما النون حذف الألف والياء معهما كما تحذفان مع النون ^(١) .

لغتا الترخيم

للترخيم لغتان :

- ١ - لغة من ينوى المحذوف ، وتسمي - أيضاً - لغة من ينتظر .
- ٢ - لغة من لا ينوى المحذوف ، وتسمي - أيضاً - لغة من لا ينتظر ، أو لغة التمام .

١ - لغة من ينوى المحذوف

هي الأكثر في لسان العرب ، وهي أن ينوى للتسكّم المحذوف للتخيم؛ فيعتبره في حكم الثابت ، فيبقي الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه من حركة أو سكون فيقول في جعفر : يا جعف بفتح الفاء ، وفي حارث : يا حار بكسر الراء ، وفي منصور . يا منص بضم الصاد ، وفي هرقل : يا هرّق بـسكون القاف (وعند الفراء ياهر بفتح الراء) ، ويقول في

(١) انظر الأشموني ١٧٩/٣ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٨٥/٢ .

(نود، وعمود، وبنون، وعلاوة، وكروان) أعلاماً: يأمُو، ياعمو، يابنُو،
ياعلاوُ بفتح الواو في الأخير ومثله ما بعده: ياكروُ، أي بإبقاء الواو على
صورتها ساكنة في الثلاثة الأول، مفتوحة في الأخيرين دون إبدال، لأنها في
الجميع ليست طرفاً في التقدير وهي ساكنة في الثلاثة الأول، وإثر ساكن في
الرابع، وبمدها ساكن مقدر في الخامس، وشرط قلب الواو ألباً حيث تحركت
وانفتح ما قبلها ألا يكون بعدها ساكن.

ويقال في ترخيم «لات»، و«ذات» مسمى بهما: يالا، وبأذا، وفي
ترخيم سَمَيْرَج - مصغر سفرجل - مسمى به: ياسفير - بكسر الراء.

ويستثنى من إبقاء الحرف الذي صار آخر الكلمة على حاله شيئان :

(١) ما حذف لأجل واو الجمع أو يائه، كما لو سمي بنحو (قاضون ،
مصطفون ، قاضين ، ومصطفين) من جموع معتل اللام ، فإنه يقال في
ترخيم ما ذكر : ياقاضي ، ويامصطفي ، برد الياء والألف ، ذلك لأن الياء
والألف حذفتا للملاقة واو الجمع ويائه ، فلما حذف واو الجمع ويائه في الترخيم
زال - بحذفهما - سبب حذف الياء والألف ، وهذا مذهب الأكثرين ، وعليه
مشى ابن مالك في الكافية الشافية وشرحها كما في الأشموني (١) ، لكنه
اختار في التسهيل (٢) عدم الرد ، فيقال : ياقاض ويا مصطف بضم الضاد
في ترخيم قاضون وبكسرها في ترخيم قاضين ، وفتح الفاء .

(١) ١٨٠/٣ .

(٢) ص ١٨٩ .

وحجة الأكتهيرين في الرد القياس على رد ما حذف لنون التوكيد الخفيفة
عند ذهابها في الوقف ، وعلى رد ما حذف للإضافة عند حذف المضاف إليه

وحجة ابن مالك في عدم الرد أن أو الجمع وياءه - وإن حذفنا في اللفظ
- منويتان في التقدير ، فَمَا كَالثَابِتَيْنِ ، فَكَأَنَّ سَبَبَ الحذف ثابت تقديرًا
كما أنه إذا ردت الياء والألف يلزم رد كل مغير بسبب إزالة الترخيم ما كان
يستحقه (١) .

(ب) ما كان مدغمًا في المحذوف وهو بعد مدة ، فإنه إن كان له حركة في
الأصل (قبل الإدغام) ردت إليه ، نحو مضارٌّ ، ومحاجٌّ (علمين) ، فيقال
في ترخيمهما : يامُضَارٌّ ، ومحاجٌّ بكسر الراء والجيم إن كانا اسمي فاعل ،
وبفتحهما إن كانا اسمي مفعول ، وكذلك خويصٌ (بتشديد الصاد) مصغر
خاصٌّ إذا سمي به فإنه إذا رخم قيل : ياخويصٌ بكسر الصاد ، ونحو
تَحَاجٌّ (علمًا) يقال فيه : ياتحاجُّ بضم الجيم لأن أصله تَحَاجُّجٌ .

وإن كان أصلي السكون ، نحو استَحَارٌّ بفتح الهذرة وكمرها والكسر
أكثر وهو نبت ووزنه (افعالٌ) بمثلين أولهما ساكن أصلي السكون ، فإذا
سمي به ورخم على هذه اللفظة فقد اختلف فيه على ثلاثة آراء :

الأول - وهو منقول عن سيبويه - أنه يحرك بالفتح إتباعًا لحركة ما قبله

(١) ولا خلاف في رد الياء والألف على اللغة الثابتة ، لكن يلزم التباس
الجمع بالمفرد ، فقباس ما ذكر في شروط الترخيم من مراعاة عدم اللبس أمناع
الترخيم هنا إلا على اللغة الأولى بلا رد .

والساكن حاجز غير حصين ، فيقال : بإسحارٍ بفتح الراء ، لأنه بعد حذف الحرف الأخير للترخيم التقى ساكنان : الراء التي صارت آخرها والألف قبلها ، فحركت الراء بالفتح إتباعاً لحركة الحاء وهي أقرب الحركات إليه .

الثاني : ونقله ابن عصفور عن الفراء وهو مذهب الزجاج أيضاً - أنه يحرك بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين .

الثالث : - وهو منقول عن الفراء أيضاً - أنه يحذف كالأخير مع كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك ، فعلى هذا يقال : يا إسح .

فلو لم يسكن قبل للدغم مدة مثل (مجر) بتشديد الراء مسمي به (حذفت الراء الأخيرة للترخيم ، وأبقيت الراء الأولى ساكنة عند الجمهور ، ومحركة بالكسر عند الفراء لأنه لا يرى ساكن الحرف الأخير في الترخيم^(١) .

٢ - لغة من لا ينوي المحذوف

وتسمي لغة من لا ينتظر ، كما تسمي لغة التمام ، وهي أن لاتنوي المحذوف للترخيم وتجعل الباقي بعد الحذف اسماً برأسه ، وتعتبر الحرف الذي صار آخر الكلمة كأنه آخر الاسم في أصل الوضع من غير حذف ، فلا يبقى على حاله بل يضم ، فتقول : يا جَعْفُ ، ويا حَارَ ، ويا هِرْقُ بالضم فيهن ، وتقول يا مَنصُ بضمه حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم ، ومن ذهب إلى هذا صاحب التصريح مستدلاً على حدوث الضمة في الترخيم بأن

(١) انظر الرضي ، والأشموني بحاشية الصبان ٣/ ١٨٠ ، والهمع ١/ ١٨٤ .

هذه الضمة يجوز إتباعها وضمه ما قبل الترخيم على هذا الحرف لا يجوز إتباعها (١).

ويرى الأشموني أنه مبنى على ضم مقدر - وهو الأقرب عند الصبان - لأن تقدير ضمة أسهل من تكلف ذهاب الضمة الأصلية وحدث ضمة أخرى للبناء . قال الصبان في حاشيته على الأشموني ١٨١/٣ : « وما استدل به صاحب التصريح لا ينهض ، لجواز أن يكون رفع التابع إتباعاً للضمة المقدره كما في (ياسينويه العالم) برفع (العالم) ، لا للضمة المملووظ بها . »

وهكذا تعد الأسماء المرخمة على هذه اللغة كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شيء ، وحينئذ تعامل الحرف الذي صار آخرها بما يستحقه الآخر من صحة أو إعلال ، ومن حركة مقدره أو ظاهرة ، فتقول في ترخيم (نود) و (بنون) علماً : يأنى ، ويأبى ، بقلب الواو ياء لتطرفها إثر ضمة ، وإلا لزم عدم النظير ببقاء الواو متطرفة بعد ضمها ، إذ ليس في العربية اسم معرب (٢) آخره واو لازمة قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضممة كسرة (٣) ، وذلك لمزيد الثقل بخلاف الياء التي قبلها كسرة ، وخرج بالاسم الفعل نحو (يدهو) و (يعزو) ، وبالمعرب المبني نحو (هو) و (ذو) الطائفة ، وبالزوم نحو (هنا أبوك) ، وبسبق الضم نحو (دلو ، وغزو) وتقول في ترخيم (صميان) (٤) و (كروان) علمين : ياصمًا ، ويأكرًا بقلب كل من الياء

(١) التصريح ١٨٨/٢

(٢) الاعراب هنا بحسب الأصل ، أو أن ما نحدث بناؤه فلو في حكم المعرب

(٣) كما فعلوا في نحو أدل (جمع دلو) والنغازى (مصدر نغازى) .

(٤) الصمبان في الأصل : الثقل والثوب والسرعة ، ورحل صمبان : شجاع

صناديق الحملية .

والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، وتقول في ترخيم (سِقَايَة) ،
 و(عِلَاوَة) : يَا سِقَاءُ ، وَيَا عِلَاءُ ، بِقَابِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ هَمْزَتَيْنِ لَتَطْرُقُهُمَا لِأَثَرِ
 أَلْفِ زَائِدَةٍ ، وَتَقُولُ فِي تَرْخِيمِ (نَاجِيَّة) - عِنْدَ وَجُودِ الْقَرِينَةِ الرَّافِعَةِ
 لِلْبَسِّ (١) : يَا نَاجِي بِالسَّكَنِ الْيَاءِ وَجَعَلَ الضَّمَّةُ مَقْدَرَةً عَلَيْهَا كَمَا فِي نَحْوِ
 (يَا قَاضِي) .

وكما جاز أن يقال : يَا حَارِثُ بْنُ سَعِيدٍ ، يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ هُنَا : يَا حَارِثُ
 بْنِ سَعِيدٍ بِضَمِّ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا .

كما يرد المحذوف على هذه اللغة عند زوال سبب حذفه ، فيقال في ترخيم:
 مَصْطَفُونَ ، وَقَاضُونَ ، وَمَصْطَفِيْنَ وَقَاضِيْنَ (أَعْلَامًا) يَا مَصْطَفِيْ ،
 وَيَا قَاضِي عِنْدَ أَمْنِ الْبَسِّ بِلاَ خِلاَفِ

ويقال في ترخيم (سُفَيْرِج) هُنَا الْأَخْفَشِ (يَا سَفِيرُج) بَرْدِ الْلامِ
 الَّتِي حُذِفَتْ لِأَجْلِ التَّصْغِيرِ ، لِأَنَّ حَذْفَهَا كَانَ بِسَبَبِ عَدَمِ تَأْتِي صِيغَةِ التَّصْغِيرِ
 مَعَ بَقَائِهَا وَبَقَاءِ الْجِيمِ ، فَلَمَّا حُذِفَتْ الْجِيمُ لِلتَّرْخِيمِ رَدَّتِ الْلامُ لِتَأْتِيَّ
 الصِّيغَةِ مَعَهَا حَيْثُئِدْ ، أَمَّا الْأَكْثَرُونَ فَيُرْخِمُونَ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ بِضَمِّ الرَّاءِ
 وَحَذْفِ الْجِيمِ وَإِبْقَاءِ الْلامِ مَحْذُوفَةً ، فَيَقُولُونَ (يَا سُفَيْرُجُ) لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ
 أَنَّ التَّسْمِيَةَ بِالْمَصْفَرِّ أَيْعَدْتَهُ عَنْ أَصْلِهِ الْمَكْسَبَرِ ، فَلَا اعْتِدَادَ بِوُجُودِ لَامِ
 أَصْلًا .

ويقال في ترخيم (ذات) : يَا ذَوَا بَرْدِ الْلامِ الْمَحْذُوفَةِ وَقَلْبِهَا أَلْفًا

(١) لأن ما فيه تاء فارفة لا يجوز ترخيمه على هذه اللغة الا عند وجود
 القرينة الدافعة للبس بينه وبين المذكر ، وسيأتى تفصيل ذلك .

وإرجاع العين إلى أصلها وهو الواو ، إذ أصلها (ذَوَوٌ) أو (ذَوَوِيٌّ) على
الخلافاً هل اللام واو أو ياء ، حذفت اللام وعوض عنها تاء التانيث كما
قيل في بنت وأخت^(١) ، ثم قلبت الواو - التي هي عين الكلمة - ألفاً
لتحركها وانفتاح ما قبلها .

ويقال في (يا شاة) : يا شاهُ ببرد الهاء التي هي لام الكلمة بعد حذف
تاء التانيث ، لتلا يبقى الاسم على حرفين الثاني منهما حرف مد وهو مالا
نظير له^(٢) .

وإن بقي المرخم ثنائياً ذالين ضعُفٌ إن لم يعلم له ثالث يرد إليه ، مثل
(لات) إذا رخمته حذفت التاء وضعُفت الألف ، فحركت الثانية فانقلبت
همزة فقييل : يالاءُ .

اللغة الأولى أجود قياساً واستعمالاً

اللغة الأولى - وهي لغة من ينوي المحذوف - أكثر اللغتين استعمالاً ،
وأقربهما قياساً ، فأكثر ما ورد عن العرب مرخماً جاء عليها ، ومن ذلك
قول زهير :

(١) في حاشية الصبان ١٨٢/٣ : « فان قبل : لو كانت التاء عوضاً عن اللام
ما جمع بينهما في التثنية والجمع ، حيث قبل : ذواتا وذوات قلت : لانسلم الجمع
فبهما ، بل التاء في التثنية لمحض التانيث كالتاء في كل متنى مؤنث ، والتاء في الجمع
هي التاء المزبدة مع الألف في جمع المؤنث ء واللام باقية على حذفها فلا جمع » .
(٢) وانظر ابن يعيش ٢٠/٢

يا حارِلاً أَرَمِينَ منسكُمُ بدهيةٍ
لم يلقها سُوقةٌ قبلي ولا ملكٌ (١)

وقول النابغة :

فصالحونا جميعا إنْ بَدَّلكُمُ ولا تقولوا لنا أمثالها عامٍ (٢)

والشواهد على ذلك كثيرة .

أما بالنسبة للقياس فنن المعلوم أن المحذوف لعلة موجبة قياسية كما
في (عَصاً وقايض) في حكم الثابت ، فلذا بقي ما قبل المحذوف على حركته ،
وأن المحذوف لغير هذه العلة ليس كذلك ، فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو
(غد ويد ودم) محلاً للإعراب .

لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية ، طردة قريبة من الإيجاب ، لطلبهم
التخفيف في النداء بأقصى ما يمكن ، حتى فعلوا بالمضاف إلى ياء المتكلم
الذي فيه أدنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما علمت ، وفي نحو (يا يزيد
بن عمرو) ما هو المشهور من جواز الفتح مع الضم ، قصداً للتخفيف ، ولما
قدمناه من أن النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصوداً بالذات ، بل هو

(١) من شواهد ابن جعش ٢٢/٢ ، والهمع ١٦٤/١ ، وانظر فيه الدرر
١٦٠/١ ، وامالي ابن الشجري ٨٠/٢ ، وديوان زهير ص ١٨٠ ، وأصل يا حار :
يا حارث .

(٢) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٥/١ ، بيروت ٣٩٢/١ ، وانظر شرح إنبات
سيبويه ٢٠١/٢ ، وأصل عام : يا عامر .

لتنبيهه المخاطب ليصفي إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له ، صار حذف الترخيم مطردا كالواجب ، فعومل المرخم - في الأغلب معاملة نحو (عصا وقايض) مما الحذف فيه مطرد واجب^(١) أما اللغة الثانية فهي قليلة في الاستعمال ، بعيدة عن القياس ، ومما جاء عليها قول سننرة :

يدعون سننرُ والرماح كأنها أشطان يثر في أبانِ الأدم^(٢)

متى تتعين اللغة الأولى ؟

تتعين اللغة الأولى في ثلاثة مواضع :

الأول : ما فيه تاء التأنيث فارقة ، لا فرق في ذلك بين العلم والصفة فإذا أردت أن ترخم مسلة وقائمة وحارثة وحفصة قلت : يا مُسلمَ ، ويا قائمَ ، ويا حارثَ ، ويا حفصَ ، بالفتح فيمن على لغة الانتظار ، لئلا يلتبس ببدء المدكر غير للمرخم لو رخم على لغة التمام .

وقال جماعة من النحاة إن هذا اللبس إنما يقع في الصفة لا في العلم ، ووجهه أن اشتهار للمسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب ، مستدلين بعبارة سيديويه :

« واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء وتجعل البقية بمنزلة اسم ليست فيه

(١) شرح الكافية للرضي ١٥٣/١ بتصريف ، وانظر الأشموني ١٨٣/٣ ،
والتسهيل ص ١٨٩ .
(٢) البيت من شواهد سيديويه في الكتاب بولاق ٣٢٢/١ ، بيروت ٣٨٩/١ ،
والهمع ١٨٣/١ ، وانظر الدرر ١٦٠/١ . وسيديويه يجوز أن يكون « عننر » ليس
مرخما لأن أناسا من العرب يسمونه عننرا بدون تاء وانظروا الكتاب بولاق ٣٣٣/١ .
(٥ - الترخيم)

الماء إذا لم يسكن اسما خاصا غالباً ، من قبل أنهم لو فعلوا ذلك التبس للوث بالمذكر ، وذلك أنه لا يجوز أن تقول المرأة (يا خبيثُ أقبلي) ، وإنما جازى في الغالب لأنك لا تذكر مؤنثا ، ولا تؤنث مذكرا ،^(١) .

الثانى : ما فيه علامتا تثنية أو جمع نحو (زيدان ، وزيدين) ، فتقول فى ترخيمهما : يا زيداً ، ويازيد ، بفتح الدال فى الأول وكسرها فى الثانى ، ولا تجوز اللغة الثانية خلافا لابن مالك ، لئلا يلتبس بالمفرد غير المرخم ، وأما نحو (زيدون) مسمى به فقد مرّ أنه لا يرخم على أى لغة من اللغتين .

نعم إذا قامت قرينة مانعة من اليبس جاز الترخيم فى الموضوعين على اللغة الثانية - وإن كان وجود مثل هذه القرينة بعيدا - فللدار فى الموضوعين على أمن اليبس ، وقد قال الرضى : « الحق أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اليبس جاز للترخيم ، على نية الضم كان أو لا ، وإلا فلا »^(٢) .

الثالث : ما يلزم بتقدير تمامه عدم النظر ، كطيلسان^(٣) - فى لغة من كسر اللام - مسمى به ، فتقول : يا طيلس بالفتح ، ولا يجوز الضم ، لأنه ليس فى العربية (فَيَعْمَل) بكسر العين فى الصحيح العين^(٤) إلا نادرا ، من نحو :

(١) الكتاب ١/٣٣٤

(٢) شرح الكافية للرضى ١/١٥٣ ينصرف يسبر .

(٣) الطيلس والطيلسان : ضرب من لأكسية ، وهو فارسى معرب .

(٤) أما فى المعتل العين فكثير مثل : سيد ، وهين ، وميت

صَيِّقِلِ اسم امرأة ، وقراءة شعبية عن عاصم^(١) (وأخذنا الذين ظلموا
بعذاب بَيْسٍ^(٢)) ، بياء سا كنة قبل همزة مكسورة . قال أبو حيان :
هذا منذهب الأخفش ، وأما سائر النحويين كالسيرافي وغيره ، فإنهم
أجازوا فيه التمام ، ولم يعتبروا ما يؤول إليه الاسم بعد الترخيم من ذلك ؛
لأن الأوزان إنما يعتبر فيها الأصل ، لا ما صارت إليه بعد الحذف^(٣) .

ومما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير - أيضا - نحو : حَبْلِيَّاتٍ ، وَحُبْلَوْرِيٍّ ،
وَحَمْرَاوِيٍّ ، مسمى بها ، فلو رخت على لفظة التمام لقليل : يَحْبَلِيَّ
(في حَبْلِيَّاتٍ وَحَبْلَوْرِيٍّ بقلب الياء والواو ألفين - - بعد حذف زيادتي
جمع المؤنث وزيادتي النسب - - لتحر كهما وانفتاح ما قبلهما) ، وياحجراه
(في حَمْرَاوِيٍّ بقلب الواو همزة لتطرفها - - بعد حذف علامة النسب - - إثر
ألف زائدة ، ويلزم عليه كون ألف فُعَلِيٍّ وهمزة فعلاء مبدلتين ، وهذا
لا نظير له ، لأنها لا يكونان إلا للتأنيث ، وللتأنيث لا يكون مبدلا^(٤) .

متى تتعين اللغة الثانية ؟

ذكر السيوطي في الهمع ١٨٥/١ أن اللغة الثانية تتعين فيما إذا كان قبل
الآخر سا كن كهرقل ، فرارا من وجود اسم متمسكن سا كن الآخر ،

(١) كما في حاشية الصبان ١٨٣/٣ نفلا عن القارضي ، وفي المحاسب ٢٦٥/١
إنها قراءة ابن عباس وعاصم بخلاف ، وقال ابن جنى : وأما ببئس على فيعمل
ففيه النظر ، وذلك أن هذا البياء مما بحنص به ما كان معتل العين كسيد وهين
ولين ، ولم يجرى في الصحيح ، وكأنه إنما جاء في الهمزة لمشابهتها حرفي العلة ،
والشبهه بيها وبينهما من وجوه كثيرة ١٠ هـ

(٢) من الية ١٦٥ الأعراف

(٣) الهمع ١٨٤/١

(٤) انظر حاشية الصبان على الأشموني ١٨٣/٣ ، والمقتضب ٤/٤ ،

والرضي ١٥٥/١

ويبدو أن ما ذكره ابن الأنباري في الإنصاف^(١) من أن مذهب الكوفيين فيما كان كذلك حذف الرابع والساكن قبله إنما هو مذهب الفراء - كما تقدم - أما غيره من الكوفيين فيسكتفون بحذف الرابع وضم الساكن على لغة التمام كما ذكر السيوطي .

تبييه :

فداء ما ختم بالتاء مرخماً أكثر من ندائه تاماً من غير ترخيم ،
ويشاركه في ذلك من غير ذى التاء - - مما ورد - ثلاثة أهلام : حارث ،
وعامر ، ومالك .

وصف المرخم

أجاز الجمهور وصف للمرخم ، ومنه قول الشاعر :

أحار بن بدر قد وليت البيت^(٢) .

ومنه السيرافي والفراء واستقبحه ابن السراج ، وكأنهم رأوا أن الكلمة إذا رخت بحذف شيء من جواهرها لايزاد عليها شيء آخر من الخارج ، وهم يعربون (ابن بدر) بدلا لصفة ، إذ الصفة من تمام للوصف لسكونها دالة على معنى فيه ، فالإتيان بها فيه إطالة تنافي الحذف ، بخلاف سائر التواضع ، وما أظن أن التعليل مقنع وكاف لرد ما أجازة الجمهور ،

(١) ٣٦١/١

(٢) مر ص ٢٩

أو أن مجرد إعراب التابع بدلا أو غيره، يرفع ما ظاهره التناقض بين الحذف والإطالة بذكر التابع .

والذي أراه أن يقصر الجواز على مثل هذا التركيب من كل ما كان فيه المبتدأ مفردا علما موصوفا بابن مضافاً إلى علم متصلاً به ، لكثرة في استعمال العرب ، وتخفيفهم له في غير الترخيم بجواز الفتح والضم فيه ، ولوروده كالبيت السابق ، وكقوله :

فقلتم : تعال يا يزي بن محزّم فقلت لكم إني حليفٌ صدّاه (١)

وعلى لغة التمام يجوز في تابعه مراعاة اللفظ ، وأما على لغة الانتظار فقليل : لا يرفع إذ لا ضم في اللفظ ، وقيل : يجوز رفعه لأن الحرف الذي حقه الضم في حكم الثابت (٢) .

(١) البيت من شواهد سنويه بولاق ٣٣٥/١ ، بيروت ٣٩٢/١ ، والرضي ١٥١/١ ، وانظر فيه أمالي ابن السجري ٨٢/٢ ، والخزانة ٣٩٦/١
 (٢) أنظر الرضي ١٥١/١ ، والصبان ١٨٣/٣ ، والخضري ٨٦/٢

ب - ترخيم الضرورة

قد يضطر الشاعر إلى حذف آخر الكلمة غير للنداء ، فيسمى هذا المحذف (ترخيم الضرورة) ، وقد شرط النحاة لهذا النوع من الترخيم شرطين :

الأول : أن يكون الاسم المحذوف آخره لضرورة الشعر صالحا للنداء ، نحو قول امرئ القيس :

لِنَمِّمْ الفقى تَعشُوْ إلى ضوء ناره

طريفُ بنُ مالٍ ليلَةَ الجوعِ وانْخَصَرَ^(١)

أراد : طريف بن مالك ، ولكنه اضطر إلى ترخيم « مالك » من غير أن يكون مفادى ، والذي سهّل هذا صلاحية الاسم للنداء .

فإذا كان الاسم غير صالح للنداء نحو (الغلام) ، و (الحمام) من كل ما فيه (أل) ، لا يسمى حذف آخره للضرورة ترخيما ، ولا يخضع لأحكام الترخيم السابقة ، ولا يأتي على لغة من لغق الترخيم ، بل يأتي على حسب ما تقتضيه الضرورة الشعرية ، ومن ذلك قول العجاج :

(١) البيت من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٦/١ ، بيروت ٣٩٣/١ ، والأشمونى ١٨٤/٣ ، والهمع ١٨١/١ ، وانظر فيه الدرر ١٥٧/١ ، وديوان الشاعر ص ١٤٢ ، والخصر : شدة البرد .

ورب هذا البلد المحرم والقاطنات البيت غير الريم
أو ألفا مكة من ورق الحمري^(١)

فالشاعر أراد: من ورق الحمام، فاقتطع بعض المضاف إليه للضرورة
قيل: حذف الألف والميم الأخيرة لاعلى وجه الترخيم لعدم صلاحية الكلمة
للنداء، ثم كسر الميم الأولى للقافية والياء إشباع، وقيل: حذف الميم الثانية
وقلب الألف ياء بعد كسر الميم الأولى. قالوا: وهذا الذى فعله الشاعر فى
غاية الشذوذ^(٢).

الثانى: أن يكون الاسم الذى وقع فيه الحذف إما زائدا على ثلاثة
أحرف كالك فى بيت امرئ القيس السابق، أو بتاء التأنيث، وبما رخم
ضرورة بحذف التاء قول ذى الرمة:

ديار مية إذ مية تساهفينا ولا يرى مثلها عجم ولا هرب^(٣)

أراد: إذ مية، وقيل: إنه كان يسميها مرة مية ومرة مية. ذكر
ذلك سيبويه نقلا عن يونس.

(١) من شواهد سيبويه فى الكتاب ١/٨، ٥٦ وابن بعيش ٦/٧٤، والأشمونى
١/٣٩٩، ٣/١٨٣، والنصريح ٢/١٨٩، والهمع ١/١٨١، وابن عقيل ٣/١١٦،
والانصاف ٥١٩ وانظر الدرر ١/١٥٧، ٢/٢١٨، والدبوان ص ٥٩
(٢) انظر التصريح ٢/١٨٩، والصان ٣/١٨٣.

(٣) من شواهد سيبويه بولاق ١/١٤١، ٣٣٣، بيروت ١/١٦٧، ٣٨٩،
والهمع ١/١٦٨ وانظر الخزانة ١/٣٧٨، وأمالى ابن الشجرى ٢/٩٠. والدرر
١٤٥/١

وقال بعضهم : يشترط أن يكون الاسم المحدث منه علما لأنه المسموع ،
ولاشاهد في غيره ، ورد بقول الشاعر :

ليس حي على المنون بخال^(١)

أى : بخالد

مجيئه على لغتى الترخيم

أجمع النحاة على جواز مجيء ترخيم الضرورة على اللغة الثانية من لغتي
ترخيم المنادى ، وهي لغة التمام ، وبما جاء على هذه اللغة قول امرئ القيس
السابق : طريف بن مال ، أراد ابن مالك فحدث الكاف وجعل ما بقى من
الاسم بمنزلة اسم لم يحدث منه شيء ولهذا نونه .

وأما على اللغة الأولى فأجازه سيبويه ومنعه المبرد ، ودليل سيبويه
ومن وافقه القياس على النداء ، والسمع ومنه قول جرير :

ألا أضحتُ حبا لكمُ رَمَامَا وأضحتُ منك شاسعة أَمَامَا^(٢)

(١) لم يعرف قائله ، وهو من شواهد الأشموني ١٨٤/٣ ، والهمع ١/١٨١ ،
وانظر فيه الدرر ١/١٥٧

(٢) من شواهد سيبويه بولاق ١/٣٤٣ ، ببروت ٤٠٣ ، والأشموني ١٨٤/٣ ،
والنصريح ٢/١٩٠ ، واطر فيه الخزائن ١/٣٨٩ ، والامالي الشجرية ١/١٢٦ ،
٧٩/٢ ، ٩١

ورواية المبرد للمعجز :

وما عهدى كههدك يا أمّاماً

فعلى الرواية الأولى يكون الشاعر قد رخم (أمّامة) وهو غير منادى على لغة من ينتظر للضرورة ، وعلى رواية المبرد يكون الترخيم للنداء . قال ابن مالك فى شرح الكافية : والإنصاف يقتضى تقرير الروايتين ، ولا تدفع إحداهما بالأخرى (١) .

ويشهد لسبويه - أيضاً - قول أوس التميمى :

إن ابن حارث إن أشتق لرؤيتي

أو أمتدحه فإنّ الناس قد علموا (٢)

وقول ابن أحرر :

أبو حنّس يؤرّفنا وطلّق وعحّار وآونة أنالاً (٣)

(١) انظر الأشمونى ١٨٤/٣ ، والتصريح ١٩٠/٢

(٢) من شواهد سبويه بولاق ٣٤٣/١ ، بيروت ٤٠٢/١ ، والأشمونى ١٨٤/٣ ، والإنصاف ٣٥٤/١ ، وانظر فيه أمالى ابن السجرى ١٢٦/١ ، ٩٢/٢ ، ومفعول علموا محذوف ، أى : قد علموا ذلك منى .

(٣) البيت من شواهد سبويه بولاق ٣٤٣/١ ، بيروت ٤٠١/١ ، والإنصاف ٣٥٤/١ ، وانظر فيه أمالى ابن السجرى ١٢٦/١ ، والخصائص ٣٧٨/٢ ، والعينى هامش الخزانة بولاق ٤٢١/٢ ، وشرح أبيات سبويه ٣٣٤/٢ .

فأوس أراد : ابن حارثة ، فاضطر إلى ترخيمه وهو غير منادى ، وتركه على لفظه على لغة من ينتظر ، ومثله ابن أحر الذي أراد : أئالة ، فاضطر إلى ترخيمه في غير النداء على لغة من ينتظر ، « وزعم المبرد أنه ليس في العرب أئالة ، وإنما هو أئال ، ونصبه على تقدير : يُذكرني آونة أئالا^(١) وقيل : نصبه لأنه عطفه على الياء والنون في « يؤرقني » ، كأنه قال : يؤرقني وأئالا^(٢)»

فإن قيل : ما الفرق بين ترخيم الضرورة وحذف الضرورة ، وكلاهما حذف للضرورة الشعرية ؟

فالجواب - على ما أرى - أن ترخيم الضرورة يجوز لنا أن نستعمله في ما نشئ من شعر ، لموافقته القياس في حدود ما سبق من شروط وقواعد . أما حذف الضرورة فهو مخالف للقياس ، وغير خاضع لقواعد ، وعلى الرغم من كثرته وشيوعه في الشعر العربي ، فإنني أرى عدم اتباعه في أشعارنا لاختلاف القياس فحسب ، بل ولما يؤدي إليه - في كثير من الأحيان - من غموض في المعنى وتكلف في التقدير ، ولا أدل على ذلك من قول الشاعر :

نادَوْهمُ : أن الجِمْسُوا ، أَلَاتَا قالوا جميعا كلهم : أَلَا فَا

(١) لعله يريد أن الفاعل ضمير الخيال المذكور في البيت قبله ، وهو :

وأية لبله تأتيك سهوا فتصبح لا ترى منهم حبالا

• ويجوز أن يكون التقدير : وأوته أتذكر أئالا .

(٢) الانصاف ٣٥٥/١

قالوا العلماء إن هذا الراجز أراد في الشطر الأول : ألا تركبون ، وفي
الشطر الثاني :

ألا فاركبوا !!!

وقول الآخر :

بالخير خيرات وإن شراً فإلا أريد الشر إلا أن تآ

قالوا : التقديز : وإن شراً فشر ، ولا أريد الشر إلا أن تشاء !!!

ومن ذلك أيضاً قول الوليد بن عقبة :

قلت لها : رقي ، فقالت : قاف لا تحسبينا قد نسينا الإيجاف

قالوا : المراد . قد وقفت !!!^(١)

(١) وانظر سيبويه ٦١/٢ ، وشرح شواهد الشافية ٢٦٢ - ٢٤٢ ، وهامش
ابن عقبل للنسخ محمد محبى الدين ١٥٩/١ - ١٦٠ ، ٢٩٥/٣ - ٢٩٦ .

ج - تصغير الترخيم

تعريفه :

هو تصغير الاسم بعد تجريدته من الزوائد الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم ، كقولنا في مِعْطَف : مِعْطَيْف ، وفي أَزْهَر : زُهَيْر ، وفي منطلق : طَلَيْق ، وفي مستخرج : خُرَيْج ، وفي زعفران : زَعْفِير ، وفي عصفور : عَصْفِير ، وفي خيزبون : خَزَيْبُون .

ونقول في تصغير هذه الكلمات دون ترخيم : مِعْطَيْف ، أَزَيْبِير ، مُطَيْلِق ، مُخَيْرِج ، زَعْفِيرَان ، عَصْفِيرِين ، خَزَيْبِين .

وسمى هذا النوع من التصغير بتصغير الترخيم لما فيه من الحذف المنفصلي إلى الترفيق والتلين .

شروطه :

من التعريف المذكور ندرك أن لهذا النوع من التصغير شرطين :
 الأول : أن يكون المراد تصغيره مزيدا ، وسواء أكانت زيادته للإلحاق أم كانت لغیره ، فأما ما كانت زيادته لغیر الإلحاق فسكالأمثلة السابقة ، وأما ما كانت زيادته للإلحاق فنحو : ضَفْنَد (الضخم الآحق) ، وَخَفَيْد (ذكر النعام السريع) ، وهما ملحقان بسفرجل ، فيصغران تصغير ترخيم على ضَفَيْد ، وَخَفَيْد ، وغير ترخيم على ضَفَيْد ، وَخَفَيْد (١) .

(١) انظر الكتاب لسيبويه ١٣٤/٢ .

الثانى : أن تكون الزيادة الصالحة للبقاء فى تصغير غير الترخيم ، كما رأيت فى الأمثلة للمتقدمة .

وعلى هذا لا يصغر تصغير ترخيم ما كان مجردا ، نحو نهر ، وجعفر ، وسفرجل ، لعدم وجود زيادة فيه .

وكذا لا يصغر تصغير ترخيم ما كانت فيه زيادة ليست صالحة للبقاء فى تصغير غير الترخيم ، نحو مُدَحَّرَج ، وَقَدَوَّكْس (الأسد) ، إذ يصغران دون ترخيم بحذف الزائد من كل منهما ، وهو الليم فى الأول والواو فى الثانى ، فيقال : دَحِيرَج ، وَقَدَيَّكْس ، لأن بقاء الزائد مخل بصيغة للتصغير^(١) .

وذهب بعضهم إلى أن تصغير الترخيم ، هو : حذف كل الزوائد مطلقا ، صالحة للبقاء أو غير صالحة وعلى رأى هؤلاء يختلط تصغير الترخيم بغيره من كل ما فيه زيادة لا تصلح للبقاء ، نحو : مدحرج ، وغضنفر ، ومحر نجم ، لأن تصغير الترخيم يوجب الحذف كما يوجب تصغير غير الترخيم ، فنقول على التصغيرين : دَحِيرَج ، وَغُضَيَّفِر ، وَحُرِّيَجِيم بدون فرق بينهما^(٢) ،

صَيْفُهُ :

لهذا النوع من التصغير صيغتان فقط ، فَمَيْسَل لتصغير المزيد ذى الأصول الثلاثة ، وَفَمَيْسَل لتصغير للمزيد ذى الأصول الأربعة .

(١) انظر الأشمونى بحانية الصبان ١٦٩/٤ ، والتصريح ٣٢٣/٢ .

(٢) التعريف بفن التصريف للأستاذ الدكتور عبد العظيم الشناوى ٣٢

والتيبان فى نصريف الأسماء للأستاذ الدكتور أحمد حسن كحيل ٢١٦ .

أما للزيد ذو الأصول الخمسة كالتبعثري (الجل الضخم الشديد الوبر) فلا يصغر تصغير ترخيم ، لأن زيادته لاتصلح للبقاء في غير الترخيم ، إذ يصغر دون ترخيم على فعمل ، فيقال : قبيعت ، بحذف الراء ، والآلف الزائدة لتكثير البناء

إلحاق التاء بالثلاثي المؤنث الخالي منها :

إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثي الأصول ومساها مؤنث خال من التاء ، لحقته التاء ، فنقول في تصغير سوداء ، وحبلى ، وسعاد : سوؤيدة ، وحبيلة ، وسعيدة .

إلا إذا صغر نحو : حائض ، وطالق - من الأوصاف الخاصة بالمؤنث - فلا تلحقه التاء ، لأنها في الأصل أوصاف لمذكر ، إذ الأصل : شخص حائض وشخص طالق ، فضعت عن نحو سوداء وحبلى وسعاد في اقتضاء التاء ، فروعى فيها الأصل ، فيقال في تصغير الترخيم حبيضة وطلبيق .

حذف أصل شبيهه بالزائد للترخيم :

قد يحذف لهذا النوع أصل يشبه الزائد، وذلك نحو « برّيه ، وسمّيح » مصغرى إبراهيم وإسماعيل تصغير ترخيم ، فحذفت الميم واللام وهما أصليان ، لسكونهما يشبهان الزائدين (١) قال الرضى فى شرح الشافية ٢٨٣ / ١ : ومآقال

(١) فى كونهما من حروف الزيادة المجموعة فى قولهم « اليوم تنسأه » كما سيذكر الرضى .

العرب في تصغير إبراهيم وإسماعيل - أعنى : بربه وسميع - وإنما أن يكون من جعل الميم واللام زائمتين^(١) ، وإن لم يسكونا من الغوالب في الزيادة في الكلام العربية في مثل مواضعهما ، لسكنهم جعلوا حكم العجمية غير حكم العربية ، أو يكون حذف الحرف الأصيل شاذاً ، لأن تصغير الترخيم شاذ ، والأعجمي غريب شاذ في كلامهم ، فشبها الميم واللام الأصليتين - لسكونهما من حروف « اليوم تساه » بحروف الزيادة ، وحذفوها حذفاً شاذاً ، لإتباع الشذوذ للشذوذ .

ومذهب سيبويه أن الهمزة في إبراهيم وإسماعيل زائدة ، بدليل سقوطها في تصغير الترخيم كما تقدم ، ولأن كلا منهما اسم أعجمي لا يعرف له اشتقاق فيقدر فيه زيادة الهمزة ، ومذهب للبرد أنها أصلية ، لأن بمدها أربعة أصول ولا تكون الهمزة زائدة أولاً في بنات الأربعة ، فهي كمزة إصطبل بزنة قمل ، وقد حذف الميم واللام في الترخيم مع أصالتهما ، ولم يثبت باشتقاق غلبة زيادة الهمزة في مثله حتى يحمل عليه ما جعل اشتقاقه^(٢) .

(١) وقد قطع الرضى بزيادة الميم واللام فيهما قبل هذا الموضع بقليل ، وجعل ما حكاه سيبويه عن العرب في نصعير الاسمين تصغير ترحم من هولهم : « بربه وسميع » ، دليلاً على زيادة الميم واللام . انظر شرح الشافعية للرضى ٢٦٣/١ - ٢٦٤ ، وانظر الكتاب سيبويه ١٣٤/٢

(٢) يبنى على الخلاف المذكور في الهمزة خلاف في نصعير الاسمين لعسر الترخيم ، وفي تكسيرهما ، فعند سيبويه يقال : بربهم وسميع ، وهو الصحيح الذي سمع عن العرب ، وفي التفسير براهيم وسماعيل ، وعند البرد يقال : أسيربه وأسمع ، وأباريه وأساميع وحكى الكوفيون : براهم وسماعل عبراء وبراهمة وسماعله ، والهاء بدل من اللياء ، وقال بعضهم ! أباره وأسامع ، وأحاز ثعلب ، براه كما يقال في تصغيره نصعير الترخيم : بربه والوحد أن جمعاً جمع سلامة لعدم الخلاف فيه بفقال : ابراهيمون وأسماعلون .
وانظر شرح الشافعية ٢٦٣/١ ، ٣٧٣/٢ ، والأسمونى بالصبان ١٧٠/٤ ،
والتصريح ٣٢٣/٢ .

وعلى ذلك نُجربُ بهُ وسُـمِّعُ شاذان بائفاق سيبويه وللمبرد . أما عند سيبويه فلحذف الميم واللام وهما أصلان ، وأما عند للمبرد فاحذف أصلين من كل منهما ، وهما الهمزة والميم من الأول ، والهمزة واللام من الثاني ، وقياس ترخيمهما ترخيم التصغير عند سيبويه : بُرِّبَهُمْ وَسُـمِّعِلْ .

ووقتضى القياس أن لا يصغرا تصغير ترخيم عند المبرد لكونها عنده ذوى خمسة أصول .

هل يختص تصغير الترخيم بالأعلام؟

يرى الفراء وتعلب أنه خاص بالأعلام ، لأنها لشهرتها يدل ما بقى على ما حذف .

قال السيرافي : قال الفراء : العرب إنما تفعل ذلك - يعنى تصغير الترخيم - في الأعلام ، فلو صغرت فاطمة من فطمت المرأة صببها ، أو حارثا من حرث يحرث ، لقالوا : فَوُيَطِّمَةُ وَحَوَّيْرِثٌ (١) .

ومذهب البصريين أنه يجوز في الأعلام وغيرها ، وهو الصحيح ، بدليل قول العرب : « كَجَرَى بُلْبُقٍ وَيَذَمُّ (٢) » ، و« بَلْبُقٌ تصغير أبلق » ، وقولهم : « عَرَفَ حَمِيقَ جَمَلِهِ (٣) » ، و« حَمِيقٌ تصغير أحرق » ، وقولهم جَاءَ بِأَم

(١) هامش الكتاب ١٤٣/٢ .

(٢) بلبق : اسم فرس كان يسبق ، ومع ذلك يعاب . يضرب فى ذم المحسن .
مجمع الامثال للميدانى ٤١٤/٢ رقم ٤٦٥٩ .

(٣) أى عرف هذا الفدر وان كان أحرق ، ويروى « عرف حميفا جملة » ،
أى أن جملة عرفه فاجترأ عليه .

يضرب فى الافراط فى مؤانسة الناس ، ويقال : معناه عرف قدره ، ويقال :
يضرب لمن يستضعف اسانا ويولع به ، فلا يزال يؤذيه ويظلمه . مجمع الامثال

١٢/٢ رقم ٢٤١٤ .

الرَّبِيقِ عَلَيَّ أَرِيقٌ^(١) ، وأريق تصغير أورق فقلبت الواو في التصغير همزة .

تصغير الترخيم قليل :

وتصغير الترخيم قليل في كلام العرب ، ويرى بعض العلماء أنه شاذ لما يؤدي إليه من إلباس ، فالأسماء : محمد ، ومحمود ، وأحمد ، وحامد ، وحماد ، وحمدان ، وحمدون ، يقال في تصغيرها : حميد . مع أن للتبادر من حميد كونه تصغير حمد وهو خلاف المراد وتبادر خلاف المراد إلباس .

لذا نرى عدم اللجوء إليه إلا عند قيام القرينة المانعة من تبادر خلاف المراد .

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على خير خلق الله ومصطفاه ﷺ

(١) قال أبو عبيد : أم الربيق : الداهبه . وقال الأصمعي : تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورق . والجمل الأورق مألونه لون الرماد ، أو هو الذي يضرب لونه إلى الخضرة .

انظر مجمع الأمثال ١/١٦٩ - المثل رقم ٨٨٨ .

المصادر والمراجع

- ١ - الإتيان في علوم القرآن لليوطي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٢ - الاقتراح للسيوطي . تحقيق د . أحمد قاسم . مطبعة السعادة ١٣٩٦ هـ
- ٣ - أمالي ابن الشجري . حيدرآباد ١٣٤٩ هـ
- ٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ، تحقيق الشيخ محمد
محيي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة ١٣٨٠ هـ
- ٥ - البرهان في علوم القرآن للزركشي . دار الفكر بيروت .
- ٦ - التبيين في تصريف الأسماء للأستاذ الدكتور أحمد حسين كحيل .
السعادة ١٣٩٠
- ٧ - تهليل الفوائد لابن مالك . تحقيق محمد كامل بركات . دارالكاتب
العربي ١٣٨٧ هـ .
- ٨ - التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى . ط الحلبي
- ٩ - التعريف بفن التصريف للأستاذ الدكتور عبد العظيم الشناوي .
مطبعة السعادة ١٣٨٩ هـ
- ١٠ - التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط ، لأبي حيان . النصر
الحديثة بالرياض .
- ١١ - حاشية الخضرى على ابن عقيل ، ط الحلبي .

- ١٢ - حاشية الصبان على الأشموني . ط الحلبي .
- ١٣ - حاشية يس على التصريح ط الحلبي .
- ١٤ - الخصاص لابن جنى . تحقيق الشيخ محمد علي النجار . دار الهدى للطباعة والنشر ببيروت
- ١٥ - الدرر الوامع للشيخ أحمد بن الامين الشنقيطي . الطبعة الثانية بالآؤفست ١٣٩٣ هـ .
- ١٦ - شرح أبيات سيبويه لابن السيراني . تحقيق د محمد علي الريح هاشم . الأزهرية ودار الفكر ١٣٩٥ هـ .
- ١٧ - شرح أبيات سيبويه للأعلم بهامش الكتاب ط بولاق ، وبيروت .
- ١٨ - شرح الألفية لابن عقيل . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد - التجارية ١٣٨٦ هـ .
- ١٩ - شرح الألفية لأبي الحسن الأشموني ط الحلبي .
- ٢٠ - شرح الشافية الرضى . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد وزميليه . حجازى ١٣٥٦ هـ .
- ٢١ - شرح شواهد شروح الألفية للعيني بهامش الخزانة ط بولاق ١٢٩٩ هـ
- ٢٢ - شرح السكافية الرضى . دار إحياء التراث العربى ببيروت .
- ٢٣ - شرح للمفصل لابن يعيش ط المنيرية .
- ٢٤ - القاموس المحيط للفيروز أبادى دار الفكر ببيروت .
- ٢٥ - الكتاب لسبويه ط بولاق ، وبيروت .

- ٢٦ - الكشاف للزخشرى دار الفكر ببيروت .
- ٢٧ - لسان العرب لابن منظور إعداد وتصنيف يوسف خياط ، ونديم مرعشلي بيروت .
- ٢٨ - المحنس لابن جنى . تحقيق الأستاذين على النجدي وعبد الفتاح شلبى . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ١٣٨٩ هـ .
- ٢٩ معجم شواهد العربية ، للأستاذ عبد السلام هارون الطبعة الأولى ١٣٩٢
- ٣٠ - المختضب للمبرد تحقيق الاستاذ الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ١٣٩٩ هـ .
- ٣١ - المقرب لابن عصفور ، تحقيق الأستاذين أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى بغداد .
- ٣٢ - همع الموامع للسموطى ط السعادة .

فهرست الموضوعات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ٣ | مقدمة |
| ٥ | معنى الترخيم لغة واصطلاحاً والعلاقة بين المعنيين |
| ٦ | أغراضه |
| ٩ | أنواعه |
| ١٠ | (١) ترخيم النداء |
| ١٠ | شروطه |
| ٢٤ | الخلافاً في ترخيم العلم المركب تركيباً مزجياً |
| ٢٨ | ما يحذف للتخيم |
| ٣٠ | إجازة سببويه حذف حرفين من المختوم بالهاء |
| ٣٠ | كيفية الوقف على المرخم بحذف التاء |
| ٣٤ | متى يحذف للتخيم حرفان؟ |
| ٣٨ | متى يحذف للتخيم كلمة برأسها |
| ٤٠ | ترخيم المركب الاستنادي كالمزجي |
| ٤٠ | متى يحذف للتخيم كلمة وحرف؟ |
| ٤١ | لغتنا الترخيم |
| ٤٤ | ١ - لغة من ينوي المحذوف |
| ٤٤ | ٢ - لغة من لا ينوي المحذوف |
| ٤٧ | اللغة الأولى أجد قياساً واستعمالاً |
| ٤٩ | متى تتعين اللغة الأولى؟ |
| ٥١ | متى تتعين اللغة الثانية؟ |
| ٥٢ | وصف المرخم |
| ٥٤ | (ب) ترخيم الضرورة |
| ٥٦ | مجيئته على لغتي الترخيم |
| ٦٠ | ج - تصغير الترخيم |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ٦٠ | تعريفه |
| ٥٥ | شروطه |
| ٦١ | صنيفه |
| ٦٢ | إلحاق التاء بالثلاثي المؤنث العجالي منها |
| ٦٢ | حذف أصل شبيهه بازائد للترخيم |
| ٦٤ | هل يختص تصغير الترخيم بالأعلام؟ |
| ٦٥ | تصغير الترخيم قليل |
| ٦٦ | المصادر والمراجع |
| ٦٩ | فهرس الموضوعات |

